مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (2) العدد(8)– ديسمبر 2023م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812–145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812– 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

شرحُ الأجوبةِ الثَّمانِية للعلَّامة أبي سعيد فرج بنِ قاسم بن لُبّ الغرناطي المتوفى (782هـ) دراسة وتحقيق

د. ناجي بن محمدو بن حين عبد الجليل

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (2) Issue (8)- Des2023
Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

شرحُ الأجوبةِ الثَّمانِية للعلَّامة أبي سعيد فرج بنِ قاسم بن لُبّ الغرناطي المتوفى (782هـ) دراسة وتحقيق

د. ناجي بن محمدو بن حين عبد الجليل

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة

الملخص

هذا تحقيق لـ**(شرح الأجوبة الثمانية)**، النظم والشرح للعلَّامة أبي سعيد فرج بنِ قاسم بن لُبّ الغرناطي -المتوفى (782هـ)- أحد العلماء الأجلاء الذين إليهم المرجع في الفتوى في غرناطة.

وموضوع القصيدة إعراب الفعل المضارع إذا كان جوابا للطلب أو النفي، من جزمٍ إذا عُدِمَت الفاء. وأحكام نصبه بعد واو المعية وفاءِ السببيّة، وتحدَّث عن أدوات الشرط وأحكامها، وهنا شرح القصيدة مبيِّنًا الأحكام الواردة فيها، ونسبها إلى القائلين بها، وبيَّن شروطَهم فيها، ذاكرا الخلافَ في المسألة، غير مقتصر على البصريِّين والكوفيِّين، بل عرَض آراء كثير من العلماء وناقشَها مرجِّحا بينها، مُستَشهِدا بآيات القرآن الكريم، وبالأشعار.

كلمات مفتاحية: ابن لُبّ، النحو، إعراب الفعل، غرناطة، القرن الثامن.

shrh alajwbt alththamani llellamt 'abi saeid faraj bn qasim bin lub alghurnatii Realizing and study

Dr. Naji M Abduljaleel.
Associate professor Islamic university of Madinah
Faculty of Arabic Language
najiheen@hotmail.com

Abstract:

This is an editing of Sharh+ Alajwiba Althamaniya (Explanation of the Eight Answers), the poem and its explanation both by Abu Saeed Faraj bin Qasim

bin Lubb Al-Gharnati d. (782ah), one of the distinguished scholars and the head of fatwa in Granada.

The subject of the poem is the parsing of the present tense if it is a response of a command or a negation, in jussive case (jazm) if the (fa) al-sababiyya (causing fa) is absent. and the rules of its accusative case after wāw al-ma-iyya or fa al-sababiyya. Then he mentions the conditional devices and their rules.

Then he explains the content of the poem, its grammers, and their conditions. Each single rule was attributed to a scholar. The author also shed a light on the debate of each issue. During the debate the author did not limmted himself only to Basrians or Kufains, but rather he presented the opinions of many scholars and discussed them utilizing verses of the Holy Qur'an and Arabic poetry as an evidence..

Keywords: Ibn Lubb, Arabic grammar, verb parsing, Granada, 8th century.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الخلق أجمعين، سيِّدنا محمّد وعلى آله وصحبِه أجمعين، وبعد:

فقصيدة **(الأجوبة الثمانية)** هي نظم للعلّامة أبي سعيد فرج بنِ قاسم بن لُبّ الغرناطي –المتوفى (782هـ)– أحد العلماء الأجلاء الذين إليهم المرجع في الفتوى في غرناطة.

وهي في إعراب الفعل المضارع إذا كان جوابا للطلب أو النَّفي ، من جزمه إذا عُدِمَت الفاء، ونصبه بعد واو المعية وفاءِ السببيّة، وعن أدوات الشرط وأحكامها.

وهذه الرسالة هي **شرح ابن لُبٍّ لِنظْمه**، حيث شرح الأحكام الواردة في القصيدة، ونسبها إلى القائلين بها، وبيَّن شروطَهم فيها، ذاكرا معاني كلّ وجه، والخلافَ في المسألة، غير مقتصر على البصريِّين والكوفيِّين، بل عرَض آراءَ كثير من العلماء وناقشَها مرجِّحا بينها، مُستَشهِدا بآيات القرآن الكريم، وبالأشعار، كلُّ هذا

في أسلوب متوسط غالبا إلا في مسائل أطال فيها النفس.

وهذا البحث قِسمان:

القسم الأوّل: الدراسة: التعريف الموجز بابن لُبّ وشرحِ الأجوبة الثمانية، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: ابن لُبٍّ الغرناطي، اسمه ونسبُه ووفاته، وشيوخُه وتلاميـــذُه، وآثاره.

المبحث الثاني: (شرح الأجوبِةِ الثّمانية)، اسم الكتاب ومؤلفه، وموضوع الكتاب وأسلوبه،

ومصادرُه، وشواهدُه.

القسم الثاني: التحقيق: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: وصف النسخة الخطِّية، ونماذج منها.

المبحث الثاني: المنهج المتَّـــبَع.

المبحث الثالث: النصُّ المحقَّق.

القسم الأول: الدراسة

التعريف الموجز بابن لُبّ وشرحِ الأجوبة الثمانية

المبحث الأوّل: تعريف موجز بابن لُبٍّ الغرناطي: اسمه ونسبُه ووفاته، وشيوخُه وتلاميذُه، وآثاره. [1]

(1) ينظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة 253/4، والديباج المـــذهب 139/2، وبغيـــة الوعاة 243/2، ودرة الحجال 265/3، والأعلام للزركلي 140/5، ومقدمة الـــدكتور عيـــاد الثبيتي لتحقيق شرح القصيدة اللغزية في الأحكام النحوي لابن لبّ 369، ومقدمة تقييد ابن لبّ على بعض جمل الزجاجي 5/1، ومقدمة تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد 15، ومقدمة ينبوع العين الثرّة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة 15.

اسمه، ونسبه، ووفاته: هو: أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي بلدًا، الثعلبي نسبًا[2].

ولد في مدينة غرناطة، سنة إحدى وسبعمئة من هجرة المصطفى ﷺ (701هـ)، ونسب شارح (الأجوبة الثمانية) يحيى الشاوي (ت1096هـ)، في مقدمته ابنَ لبّ إلى (شاطبة)، فقال: "الشاطبي بلدًا"، ويفهم من كلامه أنه نزح إلى غرناطة من شاطبة، وهو ما لَم يذكره أحد، ولعلَّه وهم من الشاوي، وبخاصة أنَّه لَم ينسبه إلى غرناطة.

وفاته: توفي ابنُ لبّ الغرناطي-رحمه الله-ليلة السبت، لسبع عشرة ليلة مضت من ذي الحجة عام اثنين وثمانين وسبعمئة من الهجرة الشريفة (782هـ)[3].

شيوخه وتلاميذه:

عاش ابنُ لُبٍّ حياته كلّها في القرن الثامن الهجري في مدينة غرناطة، ولم يبقَ يومَئذ للمسلمين غيرُ إمارة غرناطةَ، وقد سقطت بعد وفاته بقرن تقريبا وذلك سنة 897هـ/1492م.

وقد كان عصره عصرَ فتن واضرابٍ داخلي بسبب صراعِ الأمراء للسيطرة على المُلك، وصحب ذلك -وسبقَه- هجومٌ مستمرٌّ من النّصارى على المدنِ والحصونِ الغرناطية، ولم يزِد هذا المسلمين إلا تمسُّكا بدينهم وحِرصا على طلبِ العِلمِ ونَشرِه تدريسا وتأليفا وإجازة، فقد وجَد ابنُ لبّ وفرة من العلماء في كل العلوم الإسلامية فتتلمذ عليهم ولازم بعضهم،

(2) وقيل: بل هو التغلبي بمثناة من فوق، ثم غين معجمة، والمصادر متكافئة في هذه النسبة، وجمع الدكتور عياد الثبيتي بين القولين فقال: "إنه ينتسب إلى ثعلبة بن بكر بن حبيب، وإليه ينتسب بطن من بُطون الأراقم من تغلب" شرح القصيدة اللغزية 370.

(3) وقيل: بل توفي سنة 783هـ، والأول هو الراجح، ينظر: تقييد ابن لبّ ص34.

وفتح الله عليه حتى صار المرجع في النوازل والفتوى في تلك الديار.

أولًا: شيوخه:

تلقى ابنُ لبّ علومه على شيوخ غرناطةَ عاصمة دولة بني الأحمر النَّصْرِيِّين، التي اجتمع فيها بقيّة علماء الأندلس الهاربين من مذابح النصارى، وأهم شيوخه:

1- **أبو إسحاق التنوخي**[4]: إبراهيم بن محمد بن على بن محمد بن أبي العاص، القارئ الفقيه المفسِّر، دخل غرناطة وأصله من جزيرة طريف، أخذ عن أبي جعفر أحمد بن الزبير، و جلس بعد وفاة ابن الزبير مجلسَه، توفي-رحمه الله-سنة (727هـ).

2-**أبو جعفر الكِلاعي**[5]: أحمد بن الحسن بن على بن الزيات الكِلاعي، من (بَلّش) التابعة لـ(مالَقه)، أخذ العربية عن الأستاذ النحوي أبي الحسن بن الضائع[6]، وابن أبي الربيع الإشبيلي، كثير التصانيف، منها: نظم لَذّات السمع من القراءات السبع، ورصف نفائس اللآلي ووصف عرائس المعالي في النحو، ولد سنة (649هـ)، وتوفي سنة (728هـ).

3- **أبو الحسن القَيجاطي**[7]: على بن عمر بن إبراهيم بن عبدالله القيجاطي، من مشاهير شيوخ القراء، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وأبي الحسن الأُبَّدي، أقرأ بجامع غرناطة الأعظم القرآن، والفقه والعربية والأدب وفنوناً أخرى، هو أوّل من درس عليه لسان الدين ابن الخطيب القرآن والعربية والأدب

(4) ترجمته في: الإحاطة 374/1، وغاية النهاية 24/1.

(5) ترجمته في: الإحاطة 287/1، وبغية الوعاة 302/1.

(6) الذي أثبته المحقق (الصائغ) ونبَّه إلى أن اللفظ يحتمل (الضائع)، والأخير هو الصواب؛ لأمرين: لأنه أندلسي توفي 680هـ، ولأنّ كنيته أبو الحسن، والأوَّل مصريّ شاميّ توفي 720هـ، وكنيته أبوعبد الله.

(7) ترجمته في: الإحاطة 4/ 104، والديباج المذهب ص300.

أكبر شيوخ ابن لُبّ، لازمه طويلًا إلى وفاته، توفي سنة (730هـــــ).

4- **أبو عبدالله الوادي آشي**[8]: محمد جابر بن محمد بن قاسم القيسي، رحّالة في طلب العلم، محدّث كثير الرواية، أخذ عن كثير من العلماء، شيخ كثير من أهل زمانه، محدث، مقرئ، له: أربعون حديثا، والترجمة العياضية، توفي سنة (747هـ).

5-**ابن الفخار البيري**[9]: محمد بن على بن أحمد الخولاني النحوي، إمام أهل العربية في زمانه، تفرّغ لتدريس العربية وغيرها من قراءات وفقه وتفسير، لازم الإمام أبي إسحاق الغافقي، كان يخطب في جامع غرناطة، وقلَّ بالأندلس من لم يأخذ عنه، توفي سنة (754هـــــ).

ثانيًا: تلاميذه:

كان ابنُ لُبٍّ عالما اعترف له أهل زمانه بالإمامةِ والتقدُّم في عدّة فنون، وبخاصّة في الفقه وأصوله حتى صار إليه المفزع في الفتوى والنوازل لغزارة علمه وعدالته، تولَّى الخطابة بالجامع الأعظم بغرناطة، كما قام بالتدريس والإقراء في المدرسة النَّصْرية (نسبة إلى بني نَصْر أمراء غرناطة) مدَة من الزمن، حيث قعد للتدريس بها عام 754هـ، مما جعل الطلاب يُقبلون عليه، وينهلون من علمه، فأخذ عنه عددٌ لايُحصَى، حتى قيل: إنه قَلَّ من لم يأخذ عنه من أهل الأندلس الباقية حينئذ، ومن تلاميذه:

1-**أبو إسحاق الشاطبي**[10]: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، صاحب الموافقات والاعتصام، والمقاصد الشافية في شرح خلاصة الشافية، من أئمة المالكية في زمانه، نصَّ في عدة مواضع على تتلمذه على ابن لبٍّ، منها قوله: " قد رأيت

(8) ترجمته في: الإحاطة 287/3، والديباج المذهب ص401.
(9) ترجمته في: الإحاطة 3/ 35، وبغية الوعاة 1/ 174.
(10) ترجمته في: كفاية المحتاج 153/1، وشجرة النور الزكية 332/1

بخط شيخنا الأستاذ أبي سعيد بن لُبّ–رضي الله عنه– أبياتًا رجزية في شرح هذا اللَّبس المجتنب"[11]، وقال: "قد أجاب عن ذلك شيخُنا الأستاذ الشهير رحمة الله عليه"[12]، توفي سنة (790هـ).

2–**أبو عبد الله بن لبّ**: محمد بن سعد بن محمد بن لبّ بن بَقِيّ، أخذ العربية عن ابن الفخّار، وجود عليه القراءات السبع، وابن لبّ الغرناطي، توفي سنة (791هـ)[13].

3–**ابن الفصّال**[14]: أبو بكر عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد الأنصاري، أخذ عن مشايخ غرناطة، واختص منهم بابن لُبّ، برّز في الأدب.

4–**ابن جزي الكلبي**[15]: أبومحمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي، عالم بالعربية، مشارك في فنون أخرى، درس على ابن لبّ النصف الثاني من إيضاح الفارسي، وشيئًا كثيرًا من النصف الأول من كتاب سيبويه، وأبعاض كتب أخرى كالشاطبية والجُمل.

5–**أبو عبدالله المِنتوري**[16]: محمد بن عبد الملك بن عليّ، كان إمامًا راوية، قرأ على ابن لبّ القرآن بالقراءات السبع، وعرض عليه كتبًا، له فهرسة كبيرة، والأمالي في الأحاديث العوالي، وشرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام

(11) المقاصد الشافية 26/3.
(12) المقاصد الشافية 36/4.
(13) ترجمته في: الإحاطة 39/3، ونيل الابتهاج 460.
(14) ترجمته في: الإحاطة 483/3.
(15) ترجمته في: الإحاطة 392/3، ونيل الابتهاج 228، وهو غير ابن جزي الكلبي صاحب التفسير الشهير (التسهيل لعلوم التنزيل)، فهذا اسمه القاسم بن محمد بن جزي الكلبي، وتوفي (741هـ).
(16) ترجمته في: كفاية المحتاج 525/2، ودرة الحجال 287/2.

نافع، توفي سنة (834هـــ).

آثار ابن لُبّ:

1- **الأجوبة الثمانية:** وهي القصيدة التي يحقق شرحها هنا، وهي لامية من بحر البسيط، العروض والضرب مخبونان، وعدد أبياتها تسع وخمسون (59) بيتًا، لها نسخة ملحقة بشرح الشاوي في مكتبة تشستربيتي في إيرلنده، ومنها مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ضـــمن مجمـــوع رقمه (ف 4452).

2- **تقريب الأمل البعيد في نوازل أبي سعيد:** حققه حسين مختاري وهشـــام الرامي، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـــ، من جزأين فـــي مجلد واحد.

3- **تقييد ابن لبّ على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي:** هو تعليق على أبوابٍ من الجمل، ينتهي بنهاية فصل (الفرق بين إنّ و أنّ) وقد حققه الدكتور محمد الزين زروق، في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، سنة 1405هـــــ-1406هـ.

4- **رسالة تعيين محل دخول الباء من مفعولي (وبدل وأبدل) وما يرجـــع إليهما في المادة.** نشرت بتحقيق د.عياد الثبيتي في مجلة بحوث كلية اللغـــة العربية، بجامعة أم القرى، الســـنة الثانيـــة، العـــدد الثـــاني 1404هـــــ-1405هـــ، ص:513-528.

5- **رسالتان في الفقه: الأولى في أحكام الطهارة، والثانية ما يَعْـــرِض فـــي الصلاة:** طبع الكتاب بتحقيق د.محمد أبو الأجفان، وعبدالرحمن عوف، فـــي تونس، 1981م.

5- **شرح الأجوبة الثمانية: وهو موضوع التحقيق.**

6- **القصيدة اللغزية في المسائل النحوية:** قصيدة نونية نظمها ابن لـــبٍّ ثـــم

شرحها، وقد نُشرت بتحقيق د.عياد الثبيتي في مجلة مركز البحث العلمي، العدد السادس، ص: 369-417.

7-**القول المجتاز في مسألة ابن المواز:** قصيدة تائية في الرد على القائلين بخلق أفعال العباد، وهي مذكورة كاملة في تقريب الأمل البعيد[17].

8- **الطرر المرسومة على الحلل المرقومة:** شرح لألفيةٍ في أصول الفقه للسان الدين بن الخطيب، منه نسخة مخطوطة في مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب[18].

9-**ينبوع العين الثَّرّة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة:** طبع بتحقيق الدكتور قطب الريسوني، في دار ابن حزم، بيروت ،عام 2005م.

10-**فتح الباب ورفعُ الحجاب بتعقيب ما وقع في تواتر القرآن من السؤال والجواب.** وهي رسالة طويلة في حكم الصلاة بالشاذّ، ناقش فيها فتوى لابن عرفة، نقلها الونشريسي كاملة[19]،وسمّاها التنبكتي:"الردّ على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذِّ"[20].

(17) 186-188، وكذلك في الديباج المذهب 316.

(18) ينظر: شرح القصيدة اللغزية ص377، وتقييد ابن لبّ ص31.

(19) ينظر: المعيار المعرب12/76-147.

(20) نيل الابتهاج 359.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الثاني: التعريف بـــ (شرح الأجوبِةِ الثّمانية)

اسم الكتاب:

ليس في المخطوط ما يشير إلى اسم الكتاب؛ فلم يضع المؤلف مقدمة لشرحه، فقد بدأت الرسالة بـــــــ"بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سـيِّدنا محمـد وآله وصحبه وسلَّم تسليما:

خُذْ حُكمَ أجوبةٍ معْ ما يشاكلُها نَظْما على جُملةٍ منها قدِ اشتَمَلا"

وشَرَع يشرح الأبيات مباشرة.

كما أن الرسالة لم يوضَع لها عنوان في المخطوط، والظاهر أنها منقولة مـن نسخة ليس لها عنوان[21].

وفي الخاتمة سمّى المؤلف عمله تقييدا وشرحا، فقال: "هذا تمام الـنظم الـذي كنت نظمته، وفراغُ القول عليه مما قَيّدتُه طُرَرا وحواشي لمن سأل ذلك، ثم جمعتُها هنا في **هذا التقييد** مع زياداتٍ زدتها.

قال ذلك ناظمُ القصيدة ومؤلِّفُ ما تقيَّد عليها من **الشرح** عبيد الله بن قاسم بن أحمدَ بن محمدٍ بن أحمد بن لُبّ التغلبي لطف الله به، وغفر له"

فيكون اسم الرسالة مأخوذا مِن موضوعها؛ فهي شرح لقصيدته في الأجوبة الثمانية.

وقال مصرِّحا: "يعني فيما تقدّم من الأجوبة كلِّها، يَعني: أنَّ "إنْ" الشرطية هي

(21) فهي ضمن مجموع ناسخه واحد، وبعض هذه الرسائل لها عنوان مثل: (هذا شرح قصـيدة الحافظ شهاب الدين أبي الفرج المغربي في ألقاب الحديث)، ومنها ما يكون عنوانهـا ضـمن مقدمة المؤلف، مثل قول ابن مالك: ... قصيدة في المقصور والممدود، سمَّيتُها تحفة المودود).

الجازمة **للأجوبة الثمانية**"[22].

مؤلفه:

جاء التصريح باسم المؤلف (ابن لُبٍّ) في الخاتمة، فقد ورد ما نصُّه "قال ذلك ناظم القصيدة ومؤلِّف ما تقيَّد عليها من الشرح عبيدُ الله بن قاسم بن أحمدَ بن محمدٍ بن أحمد بن لُبّ التغلبي لطف الله به، وغفر له"، و"عبيد الله" وصْفُ تشريف لنفسه فلم يذكر اسمه العلم وهو (فرج).

ولأبي زكرياء يحيى بن محمد الشاوي (المتوفى 1096هـ) على هذه القصيدة شرحٌ سماه "فتح المنان في الأجوبة الثمان" ذكر في مقدِّمته وخاتمته أنّ القصيدة لابن لُبّ، وأنَّ لناظمها شرحا عليها[23].

وذكرت فهارس المخطوطات والمترجمون لابن لُبّ الغرناطي شرحا على قصيدتِه في الأجوبة الثمانية[24].

موضوع الكتاب وأسلوبه:

لما نظم ابن لُبّ قصيدته في الأجوبة الثمانية –التي بلغت (59) تسعا وخمسين بيتا، من بحر البسيط الذي عَرُوضُه وضَرْبُه مَخْبونان– وضع عليها تقييداتٍ وطررا، وسأله بعضُهم أن يجمع ذلك ويشرحَ كاملَ القصيدة فوضَع

(22) ينظر: شرح البيت رقم (41).

(23) لهذا الشرح مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ضمن مجموع رقمه (ف 4452)، وأصله في مكتبة تشستربيتي في إيرلنده.

(24) ينظر: الزِّرِكْلي: الأعلام 140/5، ود. عيَّاد الثبيتي: شرح القصيدة اللُّغزية 376، ومقدمة تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد 25، ود. القطب الريسوني: ينبوع العين الثرَّة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة 39، وفهرس مخطوطات الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 262–وبعد البحث والسؤال تأكّد لي أن هذه النسخة لم تعد موجودة في الخزانة العامة– وفهرس المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع تحت رقم: 7640 ف 4/1609.

هذا الشرحَ الذي جاء متوسطا، لم يُطِل فيه النفسَ إلا في مواضع قليلة.

وقد شرح الأبياتَ بحسب ورودها في القصيدة بيتا بيتا إلا ما كان منه في أوّل الأمر؛ حيث ذكر ثلاثة أبيات.

بدأها بالحديث عن جزم المضارع في جواب الطلب (التمنّي والرّجاء والاستفهام والعرض والتحضيض والأمر والنَّهي والدعاء)، وأن هذه الأجوبة الثمانية تُنصَب إذا دخلت عليها فاء السببية، وذكَر حكم نصبِ الفعل إذا نُقِض النفيُ بـ(إلا) قبل الفعل أو بعده، و أنّ ما جاء في معنى النفي وليس بلفظِه يُعامَل معاملته كالاستفهام والتشبيه والشكّ. وأنّ الطلب إذا كان باسم الفِعل يُجزم جوابه إذا كان بدون الفاء، ويمتنع نصبه بعدها، وأنّ الجزم قد جاء في جواب ما معناه الأمر ولفظه خبر مثل: حسبُك ينمِ الناسُ.

ثّم تحدَّث عن أدوات الشرط، أقسامها ووجه إعمالها، وأحكام العطف قبل تمام الجملة وبعدها.

ويلحَظ من الشرح:

- **سعة الاطلاع** على أقوال العلماء في الموضوع، ويظهر هذا من خلال أسماء الرجال، والكتب التي ذُكرت في الشرح، والنصوص المنقولة، فقد ذكر في شرح بيتٍ أقوال البصريين والكوفيين، وسيبويه، والكسائي والفراء، والمبرد، والزجاج، وابن السرّاج، والسيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن الضائع، وابن الناظم[25].
- **الدِّقة** في نسبة الأقوال إلى أصحابها، إلا في مواضع قليلة، منها نِسبتُه للكوفيين أنَّهم "أجازوا أيضًا الجزم في جواب النفي إن فُقِدت الفاءُ منه" وفي معاني الفراء التصريح بعدم ورود ذلك عن العرب[26]، على أن الفراء قد يكون خالف قومه في هذا.

(25) ينظر: شرح البيت رقم (18).

(26) ينظر: شرح البيت رقم (9).

ونسَب لابن عصفور إجازته النصب إذا كان الطلب السابق اسم فعل من باب ((فَعال))؛ لمكان الاشتقاق، ولم يخصَّ ابنُ عصفور بابَ "فَعالِ" بالجواز، بل عمَّم الجواز في كل اسم فعلٍ مشتق من فِعْلٍ، ثم مثَّل بـ"نزال فأكرمَك"[27].

- **ربط الشرح** بعضه ببعض؛ فكثيرا ما كان يحيل إلى كلامه السابق مكتفيا به حتى لايكرِّر القول، ومن ذلك: (كما سبق)[28]، (وقد مَرَّ)[29]، (وقد تقدَّم تمثيل ذلك)[30]، (وقد تقدَّم توجيهه)[31].

وقد يشير إلى كلام سيأتي فيُؤجِّل التفصيل إلى ذلك الموضع، ومنه: (، كما سيأتي في موضعه من النظم)[32]، (كما سيذكر)[33].

- **عدم الاستطراد،** لم يكن المؤلف يستطرد نظرا لطبيعة الشرح التي تميل إلى الاختصار إلا في موضع نبّه فيه أنه يستطرد فقال: "وهذه المسألة أجنبية من هذا الباب الذي وُضِع النظمُ له ولكنها تَبِعَت الكلامَ على البيت[34]، ولم يتجاوز الاستطراد ثلاثة عشر سطرا.
- **الترجيح بين الأقوال:** يرجِّح القول المعتمد على السماع على غيره قال: "يعني أنَّ الكوفيين أجازوا أيضًا الجزم في جواب النفي إن فُقِدت الفاءُ منه، وأنَّهم لا سماع لهم في ذلك عن العربِ فَلَمْ يُقبل قولُهم فيه"[35]،

(27) ينظر: شرح البيت رقم (17).
(28) ينظر: شرح البيت رقم (28).
(29) ينظر: شرح البيت رقم (36).
(30) ينظر: شرح البيت رقم (30).
(31) ينظر: شرح البيت رقم (58).
(32) ينظر: شرح البيت رقم (22).
(33) ينظر: شرح البيت رقم (55).
(34) ينظر: شرح البيت رقم (26).
(35) ينظر: شرح البيت رقم (9).

ويعتمد في الترجيح على المعنى كذلك، فقال: "وهذا غيرُ مستقيم في اللفظ، ولا مفيد في المعنى، وإهمال المعنى كاف في ضِعف القول بما يؤدي إليه، ... وإذا أمكن أن يكون الشيء على مراعاة اللفظ والمعنى معًا فلا ينبغي العدول عن ذلك إلى الحمل على اعتبار جهة اللفظ، خاصةً مع فساد المعنى"[36]،

ومثله قوله: "وقد رُدَّ ما قاله في هذا البيت بأنَّ المعنى على حقيقة القطع ... وما بعده من أبيات في القصيدة يُصحِّح هذا المعنى، ويدلُّ عليه"[37].

ردّ رأيا للأعلَم بحجَّة أنه قياس مع الفارق، فقال: "فكان فيه بعضُ الحجّة لمذهب الأعلم من ناحية القياس، لكن بينهما فرق ظاهرٌ، وهو تعذُّر النصب في مثل الآية للتصريح بالمبتدأ بعد الفاء، فلم يمكن اختلاف اللفظ باختلاف المعنى، بخلاف نحو: لم تأتِنا فتحدِّثنا، فإنَّ العرب وضعته على اختلاف اللفظ باختلاف ما يقصد به من معنى، فاندَفَع القياس باختلاف الوضع"[38].

- **أعاد نظم صدر بيت،** ليكون التعبير أصحّ وأشملَ، قال: "وقد نظمتُ صدر هذا البيت على وجهٍ آخرَ هكذا:

وَقَدْ أُجِيزَ عُقَيْبَ النَفْيِ إنْ فُقِدَتْ

بِلَفْظ "أُجِيزَ" غَيْر مُعيّنٍ للكوفيين، حتى لا يخرج عنه مَنْ ذَهب إلى ذلك أيضًا من أهل البصرة"[39].

مصادره:

(36) ينظر: شرح البيت رقم (37).
(37) ينظر: شرح البيت رقم (33).
(38) ينظر: شرح البيت رقم (35).
(39) ينظر: شرح البيت رقم (9).

ذكر ابنُ لبّ أسماء كثير من العلماء، وأما المذاهب النحوية فقد ذكر البصريين والكوفيين مرات عديدة ولم ينسب قولا للبغداديين، وفي بعض الأحيان كان يسـمِّي الكتب التي ينقل منها.

أ. العلماء[40]:

- الخليل بن أحمد (55،56).
- سيبويه (12، 18، 19 ،31، 34، 49 ،55، 56 ،58).
- الكسائي (18، 38).
- الفراء (18).
- المبرّد (18، 49).
- الزجاج (18).
- ابن السراج (11، 13).
- الزجاجي (9).
- السيرافي (18، 58).
- الفارسي (41).
- الأعلم (32).
- الصيمري (9).
- الشاطبي صاحب القراءات (37، 38).
- ابن خروف (32، 35، 37).
- ابن عصفور (17، 58).
- صاحب التسهيل ابن مالك (18).
- ابن الناظم، بدر الدين (18)
- ابن الضائع (18)
- ابن أبي الربيع (6).

(40) الإحالة هنا إلى رقم البيت.

ب- الكتب المذكورة في المتن:

- الكتاب لسيبويه (26).
- الحماسة أبي تمّام (33).
- الجمل للزجاجي (9).
- الأصول لابن السرّاج (11).
- التبصرة للصيمري (9).
- البسيط لابن أبي الربيع (9).
- التسهيل لابن مالك (18).
- شرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك (18).

شواهده:

القرآن الكريم: اعتمد ابن لُبّ في توضيح وبيان الأحكام النحوية على الشواهد القرآنية، وقد بلَغَت شواهده القرآنية سبعا وثلاثين آية (37)، وقد ينسب القراءات إلى قائلها، كقوله: "إنَّ قراءة ابنِ عامر بنصب ((يكون)) في قوله تعالى: ﴿ ﴾[آل عمران:47].

وكان ينّبه على القراءة الشّاذة نحو قوله: "ومنه: (تقاتلونهم أو يسلموا) [الفتح:16] على نصب "يسلموا" على ما ثبت في بعض المصاحف، وهي قراءة شاذّة". و نظَّر لإحدى القراءات الصحيحة بما جاء في شاذة، فقال: إنها "بمنزلة قراءة من قرأ في الشّاذّ (وإن تبدو ما في أنفسِكم أو تخفُوه يحاسبكم به الله فيغفِر لمن يشاء ويعذِّب من يشاء) [البقرة:84] بنصب (يغفر) و(يعذب).

الشعر:

استشهد ابن لبٍ في شرحه بأربعة عشر بيتا لشعراء يُحتجّ بشعرهم، غير أنه لا ينسبها إلى قائليها، إلا بيتا واحدا نسبه إلى زهير بن أبي سلمى.

وذكر بيتين من حِرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية)، ينبه بالأوّل إلى

ضعف التوجيه الذي اختاره الشاطبي فقال: "وهذا المعنى–الوجه–الضعيف هو الذي انتحله الشاطبيُّ في توجيه قراءة ابن عامر بقوله:

.... وهو باللفظ أُعمِلا"

والبيت الثاني لبيان مواضع اتفاق الكسائي مع ابن عامر في نصب "فيكون" من قوله تعالى: ﴿**كنْ فَيَكُونَ**﴾ فقال "وفي ذلك يقول الشاطبيُّ:

وفي النَّحْل مع يس بالعَطْف نَصْبُه" .....

ولم يستشهد ابن لُبّ بالحديث الشريف، ولا بالأمثال.

القسم الثاني: التحقيق

المبحث الأول: وصف النسخة الخطِّية، ونماذج منها.

حصلت على نسخة مخطوطة واحدة لهذا الكتاب أو الرسالة، وقد تكرَّمت عليَّ بها عمادة المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض، فجزى الله العاملين في قسم المخطوطات خيرا على سرعة الاستجابة وحسن المعاملة.

وتقع ضمن مجموع عدد أوراقه 44 ورقة، ويبدأ شرح الأجوبة الثمانية من بداية الورقة 27ب، وينتهي بنهاية الورقة 41ب، فمجموع الصفحات 29 صفحة، في كلّ صفحة 19 سطرا، في كلّ سطر 11 كلمة تقريبا.

انتهى ابن لُبّ من تأليفها "في أوائل جمادى الآخرة من عام ثمانية وأربعين وسبعمائة" 847هـ.

والمجموع محفوظ في قسم المخطوطات بالمكتبة تحت رقم: 7640 ف 4/1609.

خطها: مغربي واضح، كتبت بعض الكلمات بالأحمر، ويوجد على حواشيها تصحيح، وفي نهاية كل لوحة تعقيبة.

أخطاء الناسخ قليلة، ومن المطَّرد عنده كتابة كلمة (مراعاة) بتاء مفتوحةٍ هكذا: (مراعات)، وكثيرا يكتب (لكن): (لاكن)، و(هكذا): (هاكذا). وكتب (اللذَينِ): الذَين)، و(إنّ ما): (إنما).

اسم الناسخ: الشرقي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الحاج البرعمي من أولاد القاضي.

تاريخ النسخ: 17/ 2 / 1116 هـ.

ووهي نسخة منقولة من نسخة أحد العلماء، كما ورد في الخاتمة "كُتِبت من نسخة بخطِّ شيخنا العلامة الصدر الأوحد سيدي محمد بن عبد الرحمن الصني، برَّد الله ضريحه، وأسكنه من الجنان فسيحَه بِمنِّه وكرَمه"[41].

نماذج من المخطوط

(41) توفي 1115هـ، ينظر: نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني 146/3.

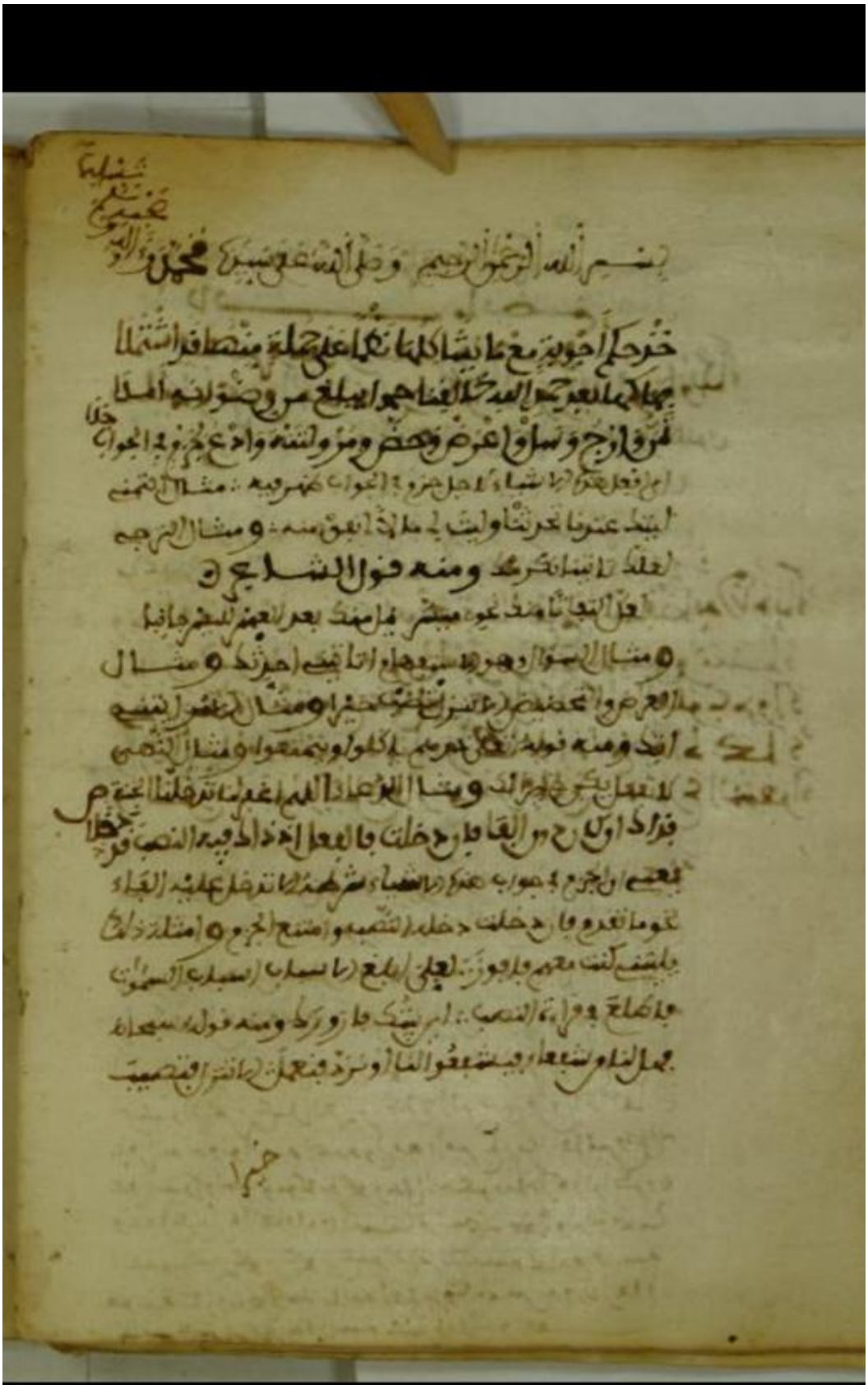

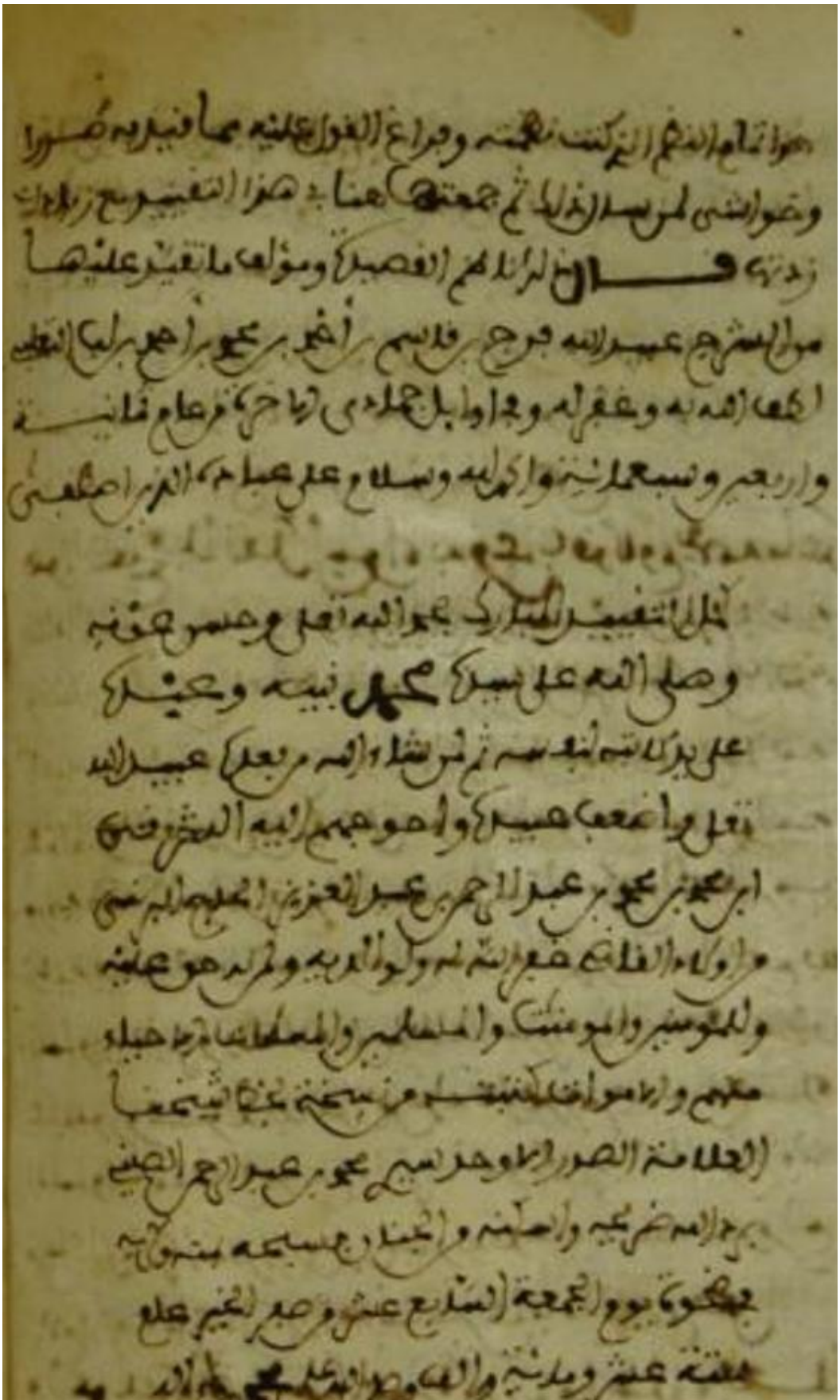

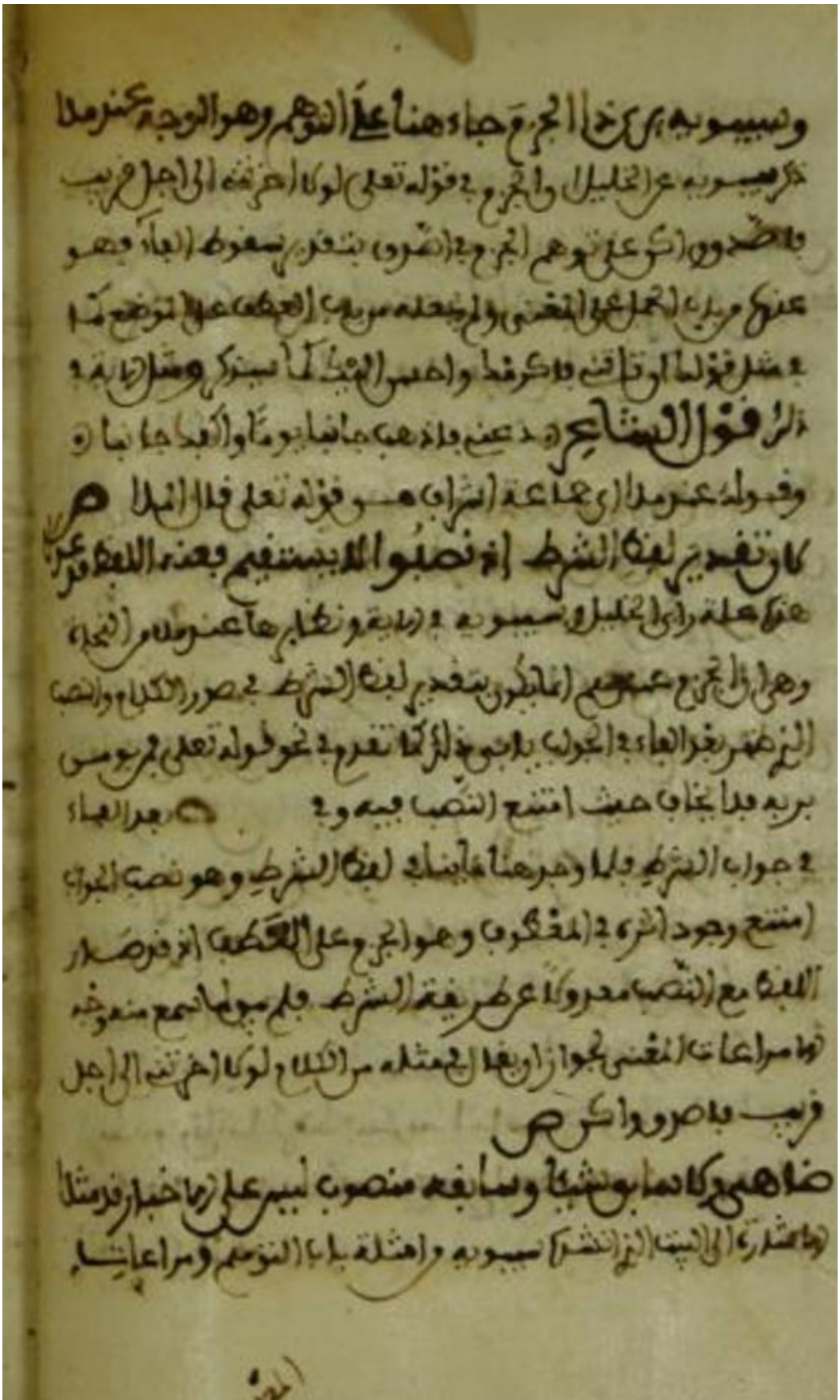

القسم الثاني:

المبحث الثاني: المنهج المتَّــبَع في التحقيق

- كتبت النّصّ وفقًا للقواعد الإملائيّة المتعارف عليها.
- لم أتدخّل فيه إلاّ في أضيق الحدود لإقامة عبارة، أو إكمال نقصٍ، وأشرت إلى ذلك في الحاشية.
- ما أضفتُه جعلتُه بين معقوفين [ ].
- ضبطت الآيات، والشّعر، وما احتاج إلى الضبط.
- عزوت الآيات القرآنيّة إلى سورها، ذاكرًا رقم الآية.
- خرّجت القراءات القرآنيّة، ونسبتها إلى قرّائها من كتب القراءات.
- خرّجت الأبيات الشّعريّة، مبيّنًا بحر البيت، وقائله. ووثقته من ديوانه إن وجد، مشيرا إلى بعض أمهات الكتب النّحويّة التي احتجَّت به.
- وثّقت الأقوال والآراء المنسوبة الواردة في الشّرح من كتب أصحابها، ونسبتُ الأحكام النحوية المطلقة إلى قائليها موثِّقا ذلك من كتبهم.
- علّقت على ما احتاج إلى ذلك معتمدا في ذلك على المصادر الأصلية.
- عرّفت بالأعلام الواردة في الشّرح تعريفا موجزا.

القسم الثاني:

المبحث الثالث: النصُّ المحقَّق

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا محمد وآلِه وسلَّم تسليما

1-خُذْ حُكْمَ أَجْوِبَةٍ مَــعْ مَــا يُشــاكِلُها نَظْمًا على جُمْلةٍ مِنْها قد اشْتَمَلا

2-فَهَاكَهَــا بعَــدَ حَمْــدِ اللهِ خالِقِنــا حَمْدًا يُبَلِّغُ مِنْ رِضْــوَانِهِ أَمَلًــا

3-تَمَنَّ وارْجُ وَسَلْ وَاعْرِضْ وَحُــضَّ ولْتَنْهَ وادْعُ بِجَزْمٍ فِي الجَــوابِ

أي افعل هذه الأشياءَ لأجلِ جزمٍ في الجواب ظهر فيه، مثال التمنّــي: ليتــك عندنا تحدِّثْنا، وليت لي مالًا أنفقْ منه، ومثال الترجي: لعلَّك تأتينا نكرمْك[42]، ومنــه قول الشاعر[43]:

لعــلّ الْتِفاتــاً مِنْــك نَحْــوي مُيَسّــرٌ يَمِلْ بك بعْدَ العُسْرِ للْيُسْرِ جَانِبًا

ومثال السؤال، وهو الاستفهام: أتأتيني أُحدِّثْك؟، ومثال العَرض والتَّحضيض: ألا تنزلُ تُصبْ خيرًا[44]، ومثال الأمر: إيتني أحدِّثْك، ومنه قولــه تعــالى: ﴿□ □

(42) قليلٌ من يذكر جزم الجواب بعد الرجاء. شرح التســهيل 39/4، وشــرح عمــدة الحــافظ 346ــ347، قال أبو حيان: "ورُود الجزم بعد سقوط الفاء من جواب الترجي دليلٌ لمن قــال بالنصب مع وجودها"، ارتشاق الضرب 1683/3-1684.

(43) البيت من الطويل، وهو في شرح عمدة الحافظ ص374، ومغني اللبيب 206، (يَمِلْ بِكَ من بَعْد القَسَاوَةِ للرَّحم)، وفي شرح التسهيل 39/4، (يَمِلْ بِكَ بَعْدَ العُسْرِ نَحْوِي لِلْيُسْــرِ)، ووافقــه تلميذه الشاطبي في الرواية، ينظر: المقاصد الشافية 73/6.

(44) مَثَّل لهما بمثال واحدٍ لأنَّ "معناهما طلب الشيء، ولكن العرض طلبٌ بلــينٍ، والتحضــيض طلب بحثٍّ" مغني اللبيب 67.

﴾[الحجر:3]، ومثال النهي: لا تفعلْ يكنْ خيرًا، ومثال الدعاء: اللهم اغفرْ لنا تدخلْنا الجنة.

4-فَذَاكَ إِنْ كَـــانَ دُونَ الْفَـــا، فَـــإِنْ فَالْفِعْلُ إِذْ ذَاكَ فِيهِ النَّصْبُ قَدْ دَخَلَا

يعني أنَّ الجزمَ في جواب هذه الأشياء شرطُه ألَّا تدخل عليه الفاء[45]؛ نحو ما تقدّم، فإن دخلَت دَخَلَـــه النصـــبُ وامتنـــع الجـــزمُ، وأمثلـــة ذلـــك: ﴿ ﴾ [النساء:73]، ﴿ ﴾[غافر:36-37]، في قراءة النصب[46]، أيـــن بيتك فأزورَكَ؟، ومنه قولـــه ســـبحانه: ﴿ ﴾ [الأعـــراف:53]، ألا تنـــزلُ فتصيبَ/خيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون:10]، إيتني فأكرمَك، ﴿ ﴾[طه:61] اللهم اغفر لنا فتدخلَنا الجنة. [28/أ]

5-وارْعَ التَّسَبُّبَ شَرْطَ الجَزْمِ فيه، كما رَعَوْهُ في النَّصْبِ بَعْدَ الفَاءِ قَـــدْ نُقِلَـــا

يعني أن الجوابَ المجزومَ شرطُه أن يكون سببًا عمَّا قبلَه مما هو جوابٌ لـــه، وكذلك المنصوب بعد الفاء[47]، ومن هنا سُمِّي كلٌّ واحدٍ من المجزوم والمنصـــوب جوابًا.

6-لكنْ تَسَـــبُّبُه فـــي النَّهـــي مُسْـــتَنِدٌ لِلتَّرْكِ، عَكْس الَّذِي فِي النَّصْـــبِ عُقِلَـــا

(45) ينظر: المقرب272، وارتشاف الضرب1683، والمقاصد الشافية 66/6.

(46) قرأ حفص بالنصب، والباقون بـــالرفع. ينظـــر: الســـبعة لابـــن مجاهـــد 570، والتيســـير للداني191، والإقناع لابن الباذش 371.

(47) قال سيبويه: "وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإنْ تأتني، لأنَّهم جعلـــوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني غير مستغنية عـــن آتـــك، وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب"، الكتاب 93/3-94، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 47/7، وشرح الجمل لابن عصفور 146-151، وشـــرح الكافية للرضي 117/4، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر 591، وشرح ألفية ابن معطـــي لابن القواس، 335، والمقاصد الشافية 68/6.

تقول لي: لا تَدْن[48] من الأسد تنج؛ فالنجاة سببها ترك الدُّنُوّ، هذا في الجزم[49]، والنَّصب في التسبُّب على التسبيب العكس[50]، تقول: لا تدن من الأسد فيأكلَك، فالأكل سببه وجودُ الدُّنُوِّ، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿□ ح □ خ □ □ □س﴾ [طه:61]، وكذلك: ﴿□ □ □ □ □ □ □□﴾[طه:81].

7-وَأَطْلَقَ الجَزْمَ أَهْلُ الكوفةِ؛ اعْتَبَرُوا الوُجُودَ كَمَا في التَّرْكِ فَاعْتَدَلَا

أجاز أهلُ الكوفة: لا تدْنُ من الأسد يأكلْك، بالجزم، كما جاز: لا تدن من الأسد تنجُ، روي ذلك عن الكسائي[51][52].

(48) العبارة مصوبة في الحاشية وفي المتن: "تقول لي: تنح"، وهذا المثال الأخير بعينه في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس 335.

(49) ينظر: الكتاب 97/3، والأصول في النحو 620/2، "لأنَّ المقدَّر من جنس الملفوظ به...لأنَّ مقصود النهي ترك إدخال ما نُهيَ عنه في الموجود" الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 592.

(50) هكذا، ولعل الصواب: "والنصب في التسبب على العكس" بدون "التسبيب"؛ لأنَّ مراده بها غير مفهوم، قال الشاطبي: "وأما النصب: فإنما يجوز في فعل مسبب عن فعل قبل الفاء، لا عن نفيه، لكنه نهى عنه طلبًا لنفي المسبب لانتفاء سببه، كما في قولك: لا تدن من الأسد فيأكلك، فإن "الأكل" هنا يُأتَى به مسببًا عن الدنوّ، ونُهي عنه خوفًا من وقوع مسببه الذي هو "الأكل" بوقوعه". المقاصد الشافية 75/6.

والمعنى: لا يكون دُنوّ فأكل. ينظر: الأصول في النحو 618/2، وشرح الكتاب للسيرافي 127/10، وشرح المفصل لابن يعيش 48/7.

(51) علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة، وأحد أئمة النحو واللغة، إمام الكوفيين، من أشهر شيوخه في النحو أبو جعفر الرؤاسي، وفي القراءات حمزة الزيات، ومن أشهر تلاميذه الفراء، توفي سنة: 189هـ. ينظر: إنباه الرواة للقفطي 257/2، ومعرفة القراء الكبار للذهبي 72.

(52) ينظر رأيه في: إصلاح الخلل 263، وشرح التسهيل لابن مالك 43/4، وارتشاف الضرب4695، وهو منسوبٌ لأهل الكوفة في شرح الجمل لابن عصفور 193/2، والتصريح بمضمون التوضيح 339/4.

وليس الجزمُ في الأوّل مذهبَ أهل البصرة قال سيبويه[53]: "فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيحٌ إنْ جزمت، وليس وجهَ كلامِ الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأسد سببًا لأكله، وإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنك قلت: لا تدن منه/فإنَّه [28/ب] يأكلُك. وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلَك"[54].

قال ابن أبي الربيع[55]: "لا تدْن من الأسد تسلمْ، هذا اتفق عليه البصريّون والكوفيّون، فأجازوا الجزم في ((تسلم))"، ثم حكى الخلاف بينهم في المسألة الأخرى[56].

وقوله: (فَاعْتَدَلَا) أي: تساوى الوجودُ والتركُ في جواز الجزم معهما عندهم.

8-كَمَا أَجَازُوهُ بَعْدَ الفَاءِ دَاخِلَةً فِيمَا يُرَى الجَزْمُ فِيهِ دُونَهَا دَخَلَا

أجاز الفراء[57] من الكوفيِّين الجزمَ مع وجود الفاء إذا كان يصحُّ مع

(53) عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ النحو عن الخليل ويونس بن عمر والأخفش الكبير، صاحب "الكتاب"، توفى سنة: (180هـ). ينظر: أخبار النحويين للسيرافي 38، وإنباه الرواة للقفطي 333/2.

(54) الكتاب 97/3.

(55) أبو الحسين أو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي، إمام أهل النحاة في زمانه، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، والإفصاح في شرح الإيضاح، توفي سنة: (688هـ). ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي 238/19، وبغية الوعاة للسيوطي 319/2.

(56) ينظر: الملخَّص 156-157، ونَسَبَ الرأيَ للكوفيين عامة.

(57) يحيى بن زياد بن عبد الله الدليمي المشهور بالفراء، إمام الكوفيين في عصره، له معاني القرآن، توفي سنة: (207هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 133، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي 18.

وينظر قوله في معاني القرآن 26/1-27.

عدمِها[58]، محتجًّا بقول الشاعر[59]:

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدَنَّهُ فَيُذْرِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزْلَقِ

حكى عنه هذا المذهبَ واحتجاجَه بهذا البيتِ أبو الحسن بن الضائع[60].

وقد تأوَّله البصريّون على العطف، أي: بما يُذْرِك فلا تَزْلَق، على هذا حملَه سيبويه وجَعله من باب تَوَجُّه النهي على المسبَّب والمراد السَّببُ؛ كما قالوا: لا أَرَينَّكَ هاهنا[61]، والمعنى: لا تتعرَّض لذلك فيكون[62].

9-كَمَا أَجَازُوهُ فِي النَّفْيِ إِنْ فُقِدَتْ وَلَا سَماعَ لَهُمْ فِيهِ فَمَا قُبِلَا

يعني أنَّ الكوفيين أجازوا أيضًا الجزم في جوابِ النَّفي إن فُقِدت الفاءُ منه[63]،

---

(58) قال معقِّبًا على البيت التالي: "فجزم، ومعنى الجزم كأنَّه تكرير للنهي، كقول القائل: لا تذهبْ ولا تعرضْ لأحد، ومعنى الجواب والنصب: لا تفعل هذا فيُفعَلَ بك، مجازاة" معاني القرآن للفراء 27/1، وينظر: 229/2، والمحتسب 181/2. [29/أ]

(59) البيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو في ديوانه 174، ومجالس ثعلب 368، والأصول في النحو 623/2، والمحتسب 181/2، وخزانة الأدب 526/8.

(60) علي بن محمد بن يوسف الإشبيلي، إمامٌ في العربية، والكلام، له: الجمع بين شرح السيرافي وابن خروف لشرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة: (680هـ). ينظر: إشارة التعيين لليماني (235)، والبلغة للفيروزآبادي (218).

(61) وهو الوجه الذي ذكره الفراء، وقال سيبويه: "فهذا على النهي...كأنَّه قال: لا تجهدنَّه ولا يُدنينك من أخرى القطاة ولا تزلقن" الكتاب 101/3. وينظر: 43/3، وقال المبرد: "فإنَّما هو على العطف فدخل كلّه في النفي (أي: النهي)، أراد: ... ولا تزلقن" المقتضب 23/2، وقال ابن السراج في الأصول في النحو 623/2: "والنهي يجاب بالفاء؛ لأنَّه بمنزلة النفي، ويجوز النسق". وينظر: وشرح الجمل لابن عصفور 148/2.

(62) أي: فيكون رؤية مني. فالنهي للمتكلم من حيث اللفظ، وللمخاطب من حيث المعنى، قال ابن جني: "وكلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، أعذب ما فيه تلفّته وتثنيه" المحتسب 86/2.

(63) الذي في معاني القرآن للفراء 160/1 ينفي هذه النسبة قال: "ولم تجاز العربُ بشيء من

وأنَّهم لا سماع لهم في ذلك عن العربِ فَلَمْ يُقبل قولُهم فيه[64]، قال ابن أبي الربيع في كتابه البسيط: "إن الكوفيين يقولون ما تأتينا فتحدِّثَنا بالنصب إذا جعلته جوابًا، فإن أسقطت الفاء جزمت فقلت: ما تأتينا تُحَدِّثْنا، وجميع ما ينتصب بالفاء عندهم ينجزم إذا أسقطت الفاء/والصحيح ما ذهب إليه البصريون"[65]، ثم استدلَّ لذلك.

وقد نظمتُ صدر هذا البيت على وجهٍ آخرَ هكذا:

وَقَدْ أُجِيزَ عُقَيْبَ النَفْيِ إنْ فُقِدَتْ

بِلَفْظ "أُجِيزَ" غَيْر مُعيَّنٍ للكوفيين، حتى لا يخرج عنه من ذهب إلى ذلك أيضًا من أهل البصرة، فقد ذكر أبو القاسم[66] في الجُمَل "الجَحْدَ" في الأشياء التي يُجزَم جوابها[67].

وقال: "كلُّ شيء كان جوابُه بالفاء منصوبًا كان بغير الفاء مجزومًا"[68].

ولا يَطَّرِد هذا كهذا إلَّا على مذهب أهل الكوفة، كما حكاه عنهم الأستاذُ أبو الحسن ابن أبي الربيع، قال: "ومذهب أبي القاسم كمذهب الكوفيين".

الجحود، وإنَّما يجيبونه بالفاء"، ونُسب القول للكوفيين في المقاصد الشافية 73/6، والتصريح بمضمون التوضيح 337/4.

(64) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 50/7، وشرح الكافية للرضي 116/2، وقال في ارتشاف الضرب 1683: "لم يرد سماع ولا يقتضيه قياس".

(65) هذا النص ليس في الجزء المطبوع من البسيط، ومعناه في الملخّص ص157. وفي المخطوط : " والرجل إذا أكثرت، والصحيح..." وضُرب على (والرجل إذا أكثرت)، وهما في بداية الورقة 29، والتعقيبة التي في نهاية الورقة السابقة (والصحيح).

(66) عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي، لزم الزجَّاج، وأخذ عن ابن دريد وغيرهما، له: الجمل، والكافي، توفّي سنة (339). ينظر: طبقات النحويين للزبيدي 119، وبغية الوعاة للسيوطي 77/2.

(67) ينظر: الجمل 210.

(68) الجمل 185.

وكذلك الصَّيْمَرِي[69] في تبصِرته أجاز الجزم فيما ذُكِر، ومثَّله بقولك: ما أنت جوادًا أقصدْكَ[70]، وتمثيله بهذا إنَّما هو على أصل الكوفة التي تقدَّم لهم في النهـــي، وهو اعتبار الوجود في التسبيب.

10-فَلَيْسَ يُلفَى جَوَابُ النَّفْيِ مُنْجَزِمًـــا والنَّصْبُ فِيهَ كَمَا فِي النَّهْيِ قبْـــلُ خَلَـــا

صدر هذا البيت تتمَّة عجُز الذي قبله، أي: لا سماعَ لهم فيه؛ إذْ لم يُلفَ عـــن العربِ مجزومًا، وعجز هذا البيت معناه أنَّ النصبَ بعد النفي شرطُه التســبُّب عـــن الوجود كما خلا في النهي قبل هذا، نحو: ما تأتينا فتحدثَنا، وعليه قوله تعالى: ﴿ بج بح بخ﴾[فاطر:36]، وقوله تعالى: ﴿لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نه﴾[الأنعام:52].

11-وَلَا تُبالِ بِإِلَّا غَيْرَ فَاصِلَةٍ، والنَّصْبَ فَـــامْنَعْ إِذْ مَـــا لَفْظُهَـــا فَصَـــلَا

يجوز نحو: ما ضربت أحدًا فيتأدَّبَ إلا زيدًا؛ لأنَّ النفي إنَّمـــا بطـــل بعـــدما/ [29/ب] حصل النصبُ على شرطه في محلّه، ولمجيء ((إلا)) بعد المنصوب لا قبله[71]، ولا يجوز النصبُ في نحو: لا تضرب إلا زيدًا فيغضبُ، وما ضربتُ إلا زيدًا فيتـــأدبُ؛ لأنَّ المعنى قد بطل بـــ((إلا)) قبل المنصوب؛ لحصول الفصل بها بينه وبين النفي[72]، وهذه المسألة تدخل في باب النّهي والنّفي معًا، وعلى الأوَّل تقول[73]: ما قـــام زيـــدٌ

(69) عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ النحوي، له كتاب التبصرة في النحو، من نحاة القرن الرابع، سكن مصر، وأنكر أبو حيان وجوده. ينظر: إشارة التعيين لليماني 168، وبغية الوعاة للسيوطي 49/2.

(70) ينظر: التبصرة والتذكرة 407.

(71) ينظر: الكتاب 32/3، والملخص133، والمقاصـــد الشـــافية 54/6، وتوضـــيح المقاصـــد 1254/3.

(72) ينظر: شرح الكافية الشافية 1547، وارتشاف الضـــرب 1675، والتصـــريح بمضـــمون التوضيح 330/4.

(73) "الأول" أي: مجيء "إلا" بعد الفاء. وينظر المثالان: الأصول في النحو 622/2.

فيجلسَ إلا حُمِدَ، وما قام زيد فيأكلَ إلا طعامَه، ومنع قول الشاعر[74]:

وَمَـــا قَـــامَ مِنَّـــا قَـــائِمٌ فِـــي نَـــدِيِّنَا فَيَنْطِـــقَ إِلاَّ بِـــالَّتِي هِـــيَ أَعْـــرَف

والمعتبَر في هذا الفصلِ إنَّما هو الأصل، لا ما يطرأ بالتقديم والتأخير علـــى خلافِ الأصل؛ فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ فيُحْسنَ إليه، إن كانت الهاء عائـــدة علـــى ((أحد)) فجائز؛ لأنَّ التقدير: ما قام أحدٌ فيُحْسنَ إليه إلَّـــا زيـــدٌ، وإن كانـــت الهـــاء لـــ((زيد)) فالنصب ممتنع؛ لأنَّ الاستثناء في محلِّه، وهو فاصلٌ قد أبطل النفي، ذكر هذه المسألة ابنُ السَّرَّاج[75] في الأصول[76].

12-وَحُكْمُ نَفْـــيٍ إِذَا التَّقْرِيـــرَ تُدْخِلُـــه عليـــه كَـــالْحُكْمِ فِيـــهِ قَبْـــلَ أَنْ يَـــدْخُلَا

يعني أنَّ النفي إذا بطل بدخول همزةِ التقرير عليه فله من الحُكم ما كان قبـــل ذلك؛ فقوله: ((تدخله)) أي: بإدخال حرفه عليه، وهو الهمزة؛ قال سيبويه: "وتقـــول: أَلَسْتَ قد أتيتنا فتحدِّثَنا، إذا جعلتَه جواباً ولم تجعل الحديث وَقَعَ إلا بالإتيان"[77].

13-وَنَفْيُ "زَالَ" الذي مِنْ بَاب كَانَ وَمَا آخَاهُ فِيهِ عَلَـــى الإِيجَـــابِ قَـــدْ حُمِلَـــا/ [أ/30]

يعني أنَّ ((زال)) وأخواتها الثلاث في باب ((كـــان)) نفيُهـــا محمـــولٌ علـــى الإيجاب؛ لأنَّه كذلك في المعنى؛ فلذلك لا يجاب بالفاء والنصب؛ فلا تقول: مـــازال زيدٌ يأتينا فنكرمَه، نصبًا، وكذلك ((ما انفك))، و((ما فتئ))، و((ما برح)) ذكره ابـــن

(74) البيت من الطويل، للفرزدق، وهو في ديوانه (389)، والكتاب 32/3، والأصول في النحـــو 622/2.

(75) محمد بن السري بن السَّرَّاج، أخذ عن المبرد، له: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة: (316هـــ). ينظر: طبقات النحويين للزبيدي 112، والبلغة للفيروزآبادي 265.

(76) الأصول في النحو 186/2، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور 154/2.

(77) الكتاب 35/3، وينظر: ارتشاف الضرب 1675، والمقاصد الشافية 60/6، وقال ابن مالـــك بوجوب الرفع في شرح عمدة الحافظ 340، ونُسب للجرجـــاني فـــي التصـــريح بمضـــمون التوضيح 328/4.

السراج[78] وغيره[79].

14-كَالنَّفْيِ حُكْمُ الذي مَعْنَاهُ فِيــهِ كَالِــا سْــتِفْهَامِ لَفْظَــا أو التَّشْــبِيهِ مُنْتقَلَــا

يعني أنَّ ما قُصدَ به النَّفيُ وليس بلفظه حكمه في هــذا البــاب كحكمــه؛ لأنَّ الاستفهام كثيرًا ما يجيء مرادًا به النفــي والمعنــى؛ كقولــه تعــالى: ﴿□ □ □ □﴾[فاطر:3]، وقوله سبحانه: ﴿□ □ □ □﴾[آل عمران:135].

وكذلك التشبيه قد يرد في المعنى منتقلًا إلى النفي؛ فتقول في إباءٍ لمن[80] طَلَبَ منك الإكرامَ وأنت تَأْباه: هل أحسنتَ إليَّ فكيف أكرمُك؟ فله على هذا القصــد حكــم النفي وإن كان استفهامًا في اللفظ، وتقول في ((كأنَّ)) المذكورة: كأنَّــك والٍ علينــا فتشتُمَنا؟ والمعنى: لستَ واليًا علينا فتشتمنا؛ فلذلك نُصِبَ الجوابُ معها، ذكره ابــن السَّرَّاج في الأصول[81].

ومن هذا الباب -أعني مما جاء في معنى النفي وليس بلفظه- ما حكــاه ابــن السَّرَّاج عن قوم أنَّهم يجيزون: أنت غيرُ قائمٍ فَنأتيكَ، ثم منعه هو؛ لأنَّ ((غير)) اسمٌ مضافٌ وليس بحرف نفي[82]، ورجَّح غيره جانب الجواز[83]؛ لأنَّ كلمة ((غير)) اسم بمعنى (مخالف) قد قُصد به النفي ومن هاهنا صحَّ ذكر ((لا)) مع المعطوف ((على)) المضافة هي إليه؛ كقوله تعالى: ﴿□ □ □﴾[الفاتحة:7]، ولاحَظَ معنى النّفي فيما جــاز:

---

(78) ينظر: الأصول 184/2.

(79) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 153/2، وارتشاف الضرب 1676. [30/ب]

(80) في المخطوط: "في إباءوا لمن".

(81) 623/2، قال: "((كأنَّ)) ينصب الجواب معها، وليس الوجه؛ وذلك إذا كانت بغيــر معنــى التشبيه"، وهو قول الكوفيين، ورُدَّ بعدم السماع. ينظر: شرح الجمل لابن عصــفور 153/2، وارتشاف الضرب 1674.

(82) ينظر: الأصول 622/2، وشرح الجمل لابن عصفور 155/2.

(83) هو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن مالك. ينظر: شرح الكافيــة الشــافية 1555، وارتشــاف الضرب 1676.

أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ، وإن كان يمتنع: أنا زيدًا أوَّلُ ضاربٍ[84].

15-وَفِي حَسِبْت أَتَى؛ إِذْ بَعْدَهَا نَصَبُوا فَخُذْ بِمَا نَقَلُوا وَاقْبَلْهُ نَحو علا/

نصبت العربُ بعد الفاء في قولهم: حسبتُه يشتمني فأثبَ؛ لأنَّ في حسبت شكًّا، وهو يشبه النَّفي؛ لأنَّ المشكوك فيه غيرُ واجبِ الوقوعِ، والوُثوبُ لم يقع؛ لأنَّ الشتمَ لم يتحقَّق وجودُه، ولو كان الوثوب واقعًا لم يجز النصب[85].

16-وَالْأَمْرُ إِنْ جَاءَ بِاسْمِ الفِعْلِ مُنْجَزِم الجَوَابِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْفَاءِ مُتَّصِلَا

مثال ذلك: صَهْ أكلِّمْك، ومَه أُعْطِك، ونَزَال أكرمْك[86].

17-والنَّصبَّ فَامْنَعْ إِذَا مَا الْفَاءُ جِئت بِهَا وَفِي جَوَابِ فَعَالِ بَعْضُهُم قَبِلا

لا تقولُ: صَهْ فأكلِّمَك، ولا مَهْ فأُعطِيَك، ولا نَزال فأكرمَك، بالنصب، وكذلك سائر أسماء الأفعال[87]، وبعضُ النحاة كابن عصفور[88] أجازه في ((نَزال)) ونحوه

(84) أجيز هذا التركيب قياسًا على ((لا)) في: الكتاب 123/1، وشرح التسهيل لابن مالك 236/3، وشرح الكافية الشافية 995، مغني اللبيب 885.
ومُنع في الأصول في النحو 227/2، والمسائل البصريات 541، والبحر المحيط 150/1، وهمع الهوامع 278/4.

(85) ينظر: الكتاب 36/3، وشرح الجمل لابن عصفور 155/2، وذهب غير سيبويه "إلى أنَّه من الواجب الذي لا ينقاس النصب فيه إن جاء" ارتشاف الضرب 1687.

(86) قال ابن مالك: "وأمَّا الجزم عند التعري من الفاء فجائز بإجماع" شرح الكافية الشافية 1553.

(87) ينظر: الأصول في النحو 186/2، والتصريح بمضمون التوضيح 331/4، وذهب الكسائي إلى جواز النصب بعد اسم الفعل نحو: صهْ فأحدِّثَك. ينظر: شرح الكافية الشافية 1553، وارتشاف الضرب 1669.

(88) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، إمام العربية في الأندلس أخذ عن الشَّلَوْبَين، له: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، توفي سنة: (669هـ). ينظر: البلغة للفيروزآبادي 219، وبغية الوعاة للسيوطي 210/2.

مما هو باب ((فَعال))؛ لمكان الاشتقاق[89].

18-وَقَدْ أَتَى عَنْهُمُ جَزْمُ الجَــوَابِ بِمَــا مَعْنَاهُ أَمْرٌ وَفِــي الإِخْبَــارِ قَــدْ أُصِّــلَا

يعني أنه قد جاء عن العربِ جزمُ جوابِ ما معناه الأمرُ وهو بلفظه أصيلٌ في باب الإخبار، فاعتُبِرَ المعنى في الجزم؛ وكان هذا اللفظ يمنعه؛ فمن كلامهم: حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ، بجزم الجواب؛ لأنَّ معناه: اكتف بهذا، وحسبُك مبتدأ محذوف الخبــر[90]، أي: حسبُك هذا القدر من الكلام، فهو مما أصلُه الخبرُ، ومثله قولهم: اتَّقَى اللهَ امــرؤ وفَعَل خيرًا يُثبْ عليه، معناه: ليتَّقِ الله امرؤ وليفعل خيرًا يُثَبْ على ذلك[91].

ويدخل مدخل معنى الأمر هنا الدعاءُ الذي بلفظ الخبر، قال ابن الضائع بعد ما حكى ما تقدم: "ويجري هذا المجرى في الدعاء: غفرَ اللهُ لي أَنْجُ من عذاب النار، أي [إنْ][92] غفر اللهُ نَجَوتُ". [31/أ]

ومن هذا الباب الجزمُ في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ في سورة الصف[12]/، قال الزجَّاج[93]: إنَّه جوابٌ لــ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف:12]، أي: إن تؤمنوا يغفرْ لكم، وهو

(89) لم يخص ابن عصفور باب "فَعالِ" بالجواز، بل كل اسم فعلٍ مشتق من فِعْلٍ، ثم مثَّل بــ"نزال فأكرمَك". ينظر: شرح الجمل 150/2، وابن جنّي هو الذي خص باب "فَعالٍ" بجواز النصب في الخصائص 40/3.

(90) ينظر: المساعد 98/3، والتصريح بمضمون التوضيح 214/4.

(91) ينظر: الكتاب 100/3، والأصول في النحو 61/2، وشرح المفصل لابــن يعــيش 88/7، وشرح الكافية الشافية ص1553، وارتشاف الضرب ص1669، والمقاصد الشافية 80/6.

(92) زيادة من نصّ ابن الضائع في المقاصد الشافية 80/6.

(93) إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل الزجاج، إمامٌ في التفسير واللغة والنحو، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: معاني القرآن وإعرابه، وكتاب الاشتقاق، توفي سنة: (311هــ). ينظر: نزهــة الألبــاء للأنباري (183)، وإنباه الرواة 194/1.

خبر معناه الأمر[94]، والدليل على ذلك قراءة ابن مسعود: (آمِنُوا...وجَاهِدُوا)[95].

ورأى السيرافي[96] أنَّ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسيرٌ للتجارة على المعنى وأن الجزم على جواب ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ [الصف:10]، قال: وتأويله الأمر، أي: افعلوا ما أدلُّكم عليه يُغْفَرْ لكم، وليس المعنى استفهامَهم عن الدلالة، وإنَّما المعنى الأمرُ لهم والحثّ على ما يُنجيهم، والمراد هل أدلُّكم فتفعلوا[97].

والمعنى يدلُّ على ذلك؛ أمَّا الدلالة هنا هي[98] الكاملة، وهي التي تترتَّبُ عليها فائدتها؛ لأنَّ الأخرى كالعَدَم، كما قال: ﴿ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ﴾[النازعات:45] لمَّا أراد الإنذار الكامل، وهو النافع قيّده بالخاشي، وإلا فهو منذر مطلقًا، وبهذا التقدير ترتفع شبهة الزجَّاج في رَدِّه لهذا القول بقوله: لا تلزم المغفرة من الدلالة، وكلا القولين حسن.

والثاني: هو قول أبي العباس المبرِّد[99][100]، وحُكي عن الفراء[101]، وهو

---

(94) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 166/5، وردَّ على من قال: إن ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾؛ لأنَّ الإرشاد لا يقتضي المغفرة، وهو ما سيناقشه المؤلف لاحقًا.

(95) قراءة شاذة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 156، وشواذ القراءات للكرماني 472.

(96) الحسن بن عبد الله السيرافي، أحد أئمة النحو واللغة، أخذ عن ابن السَّرَّاج وابن دريد، له: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، توفي سنة: (368هـ). ينظر: البلغة للفيروزآبادي 116، وإنباه الرواة 348/1.

(97) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 301/3.

(98) هكذا، بدون الفاء.

(99) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أحد أئمة العربية، أخذ عن الجرمي والمازني، له: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، توفي سنة: (286هـ). ينظر: طبقات النحويين للزبيدي (108)، وأخبار النحويين للسيرافي (73).

(100) ينظر: المقتضب 82/2، 135/2-136.

(101) ينظر: معاني القرآن للفراء 154/3.

ظاهر كلام سيبويه[102].

وذكر هنا جزمَ الجواب ولم يذكر نصبَه مع الفاء بعد الخبر الذي معناه الطلب؛ لأنَّ أهل البصرة لم يثبتوا ذلك سماعًا كما أثبتوا الجزم، بل منعوه على ما يقتضيه كلامُ ابن السرَّاج؛ حيث لم يجز ذلك في الدعاء بلفظ الخبر، وأضاف إجازته إلى الكسائي والفراء، وأنَّك تقول: غفَر الله لك فيُدخلَك الجنّة[103].

قال: "وهو عندي في الدعاء جائزٌ إذا كان في لفظِ الأمرِ، لا فرق بينهما"[104].

وصرَّح صاحبُ التسهيل[105] بهذه التفرقةِ بين الجزم والنَّصب في جواب الأمر المدلولِ عليه بخبرٍ مطلقًا، ثم ذكر خلاف الكسائي فيه وفي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر. [31/ب]

ووقع في/شرح ابنه[106]: لا يجوز عند البصريين نصب جواب الدعاء إلا إذا كان بلفظ الطَّلب؛ لو قلت: رحم الله زيدًا فيدخلَه الجنة، لم يجز[107].

---

(102) ينظر: الكتاب 94/3.

(103) ينظر: الأصول في النحو 624/2، وارتشاف الضرب 1670، والتصريح بمضمون التوضيح 324/4.

(104) الأصول في النحو 624/2.

(105) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، إمام العربية، له: الخلاصة الكافية (الألفية)، وشرح الكافية الشافية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، توفي سنة: (672هـ). ينظر: البلغة للفيروابادي 269، وبغية الوعاة للسيوطي 130/1.
وينظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك 29/4.

(106) بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك، أخذ عن والده، وله: شرح ألفية ابن مالك، المعروف بشرح ابن الناظم، وشرح لامية الأفعال، توفي سنة: (686هـ). ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (130/1).

(107) شرح التسهيل لابن مالك 29/4.

وإنَّما لم أتعرَّض في النظم لمنع النَّصب هنا عند البصريين؛ لأنَّ كثيرًا من المتأخرين يُطلق القولَ في نصب جواب الدعاء، ومثَّله بعضُهم كابن عصفور بلفظ الخبر، وصرَّح بجوازه[108]؛ ولهذا اجتَلبتُ ما وقعَ في ذلك من الكلام[109]، والله سبحانه أعلم.

19-وَنَصْبُ ذِي الْفَاءِ بَعْدَ الشَّرْطِ قَلَّ كما بَعْدَ الْجَزاء، وَلَفْظُ الشَّرْطِ قَدْ شَمَلَا

يقول: إنَّ نصبَ المضارعِ في المقرون بالفاء، وهو معنى ((ذِي الْفَاءِ بَعْدَ الشَّرْطِ)) قليلٌ، وكذلك أيضًا بعد جزاء الشرط[110]؛ فبَعْد الشرط نحو: إن تأتني فتحدثَني أحدّثْك، بنصب ((تحدثَني))، قال سيبويه: "والجزم الوجه"[111]؛ يعني أنَّه يؤدي معنى النصب هنا فلا حاجة إلى تكلُّفه.

وبعد الجزاء نحو: إن تأتني آتِك فأحدثَك بنصب ((أحدِّث))، وجزمُه بالتشريك مع ((آتك)) هو الوجه؛ لما تقدَّم فيما بعد الشرط.

20-((إِذَا)) كـ((إِنْ)) ظهرتْ أو ضُمِّنت كَالْفَاءِ واوٌ لِجَمْعٍ بَعْدَ تِلْكَ وِلَا

((إذا)) هنا مفعول ((شَمِل))، أي: لفظ الشرط الذي له ولجازمه هذا الحكم قد شمل ((إذا))، كما شمل ((إِنْ)) ظاهرة؛ نحو: ما تقدَّم، أو مضمَّنة في أسماء الشرط المذكورة بعد هذا في النَّظم.

---

(108) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 151/2-152.

(109) ينظر المسألة في: المقاصد الشافية 56/6-57، 80/6-81.

(110) ينظر: شرح الجمل لابن خروف 871-872، وشرح التسهيل لابن مالك 44/4، وشرح الكافية الشافية 163-166، والدر المصون 688/2.

وقيل: إنَّ النصب بعد الجزاء يجوز على ضعف في الكتاب 92/3، والمقتضب 22/2، وشرح الجمل لابن الفخار 145/2، ولم يذكره الزمخشري في الأوجه الجائزة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 55/7.

(111) الكتاب 133/1.

ثم أخبر أنَّ الواو التي للجمع تجري مجرى الفاء في نصبِ المضارع معها بعد تلك الأشياءِ المذكورة كلِّها على حسب ما تقدَّم في الفاء سواء[112]؛ نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبن، إذا أردت: لا تجمع بينهما، ونحو: لا تصلِّ وتتكلَّمَ في الصلاة.

و"تلك" إشارة إلى جميع ما تقدَّم مما/ينتصبُ بعده المضارعُ مقروناً بالفاء. [32/أ]

والوِلاء: بالكسر المتابعة[113]، أي: بعدَ تلك تاليًا لها.

21-أَعْنِي الْمَعِيَّةَ، والمعنى إِذَا نَصَبُوا ذَا الْفَاءِ فَهُوَ عَلَى مَعْنَى الجزاء أُحْمِلا

هذا تفسيرٌ للجمع المذكور بأنَّه على معنى ((مَع))، لا بمعنى الاجتماع في الوقوع كما يقال في واو العطف: إنَّ معناها الجمع مطلقاً[114].

والمَعيّةُ نَسَبٌ إلى "مع"، وهو يعطي الاجتماع في الوقت الواحد.

ثم أخبر أنَّ العربَ إذا نَصَبَت الفعل المقرونَ بالفاء -وهو معنى قوله: ((ذَا الْفَاءِ))- فإنَّها تنصبه على إرادة معنى الجزاء، أي: على أنَّه مسبَّب عما سبق، فإذا قلت: إيتني فأحدِّثَك، فإنَّما تعني أن الحديثَ لا يكونُ إلا بالإتيان.

22-كَأَنَّمَا سَبَبُ الْمَنْصُوبِ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ إِنْ فَاعْتَبِرْ مَعَنًى فَشَى وَعَلَا

هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ فإذا قلت: إيتني فأُحِبَّك، فلا يجوز النصب حتى يكون المعنى معنى قولك: إن تأتيني أحبّك، يترتب الحبُّ على الإتيان.

فإن أردت معنى قولك: إيتين لأني أحبُّك، لم يجز النصب؛ لوجود الحبّ قبل الإتيان فسبب المنصوب هو السابق الفاءَ في مثال: إيتني فأحبَّك، وهو الإتيان: كأنَّه في المعنى شرط دخلت عليه ((إن))، وأجيب بما بعد الفاء فإن انصرف القصدُ إلى

(112) ينظر: الكتاب 41/3، ومعاني القرآن للفراء 34/1، والأصول في النحو 592/2، وشرح الكافية الشافية 2547، والمقاصد الشافية 61/6.

(113) ينظر: الصحاح 2530، (ولا).

(114) ينظر: الجنى الداني 158، ومغني اللبيب 463.

هذا المعنى صحَّ النصبُ، وإلا لم يصح[115]، نحو ماتقدَّم.

وأشرتُ ببقية البيت [إلى] أن ذلك اعتبارُ معنى لا اعتبارُ لفظ، ألا ترى أنَّ اللفظ مع النّصب لا يسوغ مع أداة الشرط؛ إذ يمتنع مثل "إن تأتني فأحدثَك "نصبًا، كما سيأتي [32/ب] في موضعه من النظم،/ويبيِّن آخرُ البيت أنَّ هذا المعنى في النصب هو الفاشي، أي الكثير العالي إشارة إلى المعنى الآخر الذي يذكر بعد.

23-قَدِّرْهُ أَيضًا إِذَا انتَفى بِكَيْفَ، كَذَا بَيِّنْ بِذَا هَاهُنَا الْمَعْنَى الَّذِي نُقِلَا

يعني أنَّه يوضِّح المعنى المتقدِّم -إذا وقع المنصوب بعد النفي- هذا التقديرُ الآخر؛ فإذا قلت: ما تأتينا فتحدِّثَنا؛ تريد أن تقول: أنت لا تأتي، فكيف تحدِّث؟ نصبت ما بعد الفاء؛ لأنَّه قد ظهر أنَّك جعلت الإتيان سببَ الحديث لا يكون إلَّا به[116].

وقوله: (بَيِّنْ بِذَا)، أي: يظهر بهذا التقدير مع النفي ذلك المعنى المنقولُ، ونُزِّل على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿لح لخ لم له مج مح مخ مم نج نح نخ نم نه﴾[الأنعام:52]، أي: لا تُؤاخَذ بهم، ولا يُؤاخَذون بك فكيف تطردهم[117]؟

24-وَقَدْ يَجِي كَالاسْمِ الْحَالِ مُنْتَصِبًا مَعْنًى عَلَيْهِ الَّذِي قَدْ أَنْشَدُوا اشْتَمَلَا

هذا أيضًا بيان معنى آخر للنصب؛ وذلك أن تقول: ما تأتينا فتحدِّثَنا، ناصبًا؛ كالاسم الحالِ في المعنى، وهذا المعنى والذي قبله يتَّفقان في وجهٍ ويختلفان في آخر؛ فاتَّفقا في ارتباط التسبيب؛ لأنَّك تريد هاهنا: ما تأتينا الإتيانَ الذي هو سبب الحديث.

واختلفا في أنَّك أخبرتَ في المعنى الأوَّل بانتفاء الإتيان وحده، ثم أعلمت بأنَّ الحديث مسبَّبٌ عنه لا يكون بدونه، فلزِم من ذلك أنَّه غير كائن حين سبَق إخبارُك [33/أ]

(115) ينظر: الملخص 133.

(116) ينظر الوجهان في: الكتاب 30/3، والأصول في النحو 591/2، واللباب في علل البناء والإعراب 43/2-44، وشرح الجمل لابن عصفور 154/2.

(117) ينظر: الدر المصون 645/4.

بأنَّ الإتيان لا يكون، وأنت في هذا المعنى الثاني إنَّما نفيتَ الإتيانَ الذي يكون عنده الحديث خاصةً، ولم تنفِ مطلق الإتيان فبقِي الإتيانُ الذي لايُسبِّبُ الحديثَ/ولا يجرُّ إليه جائزًا حال الوقوع، فلَزِم أنَّ المنتفيَ هو الحديث في وقت الإتيان لا نفسُ الإتيان.

وقوله: (عَلَيْهِ الَّذِي قَدْ أَنْشَدُوا اشْتَمَلَا) يعني أنَّ البيت الذي أنشده النحاةُ، وهو الآتي بعد هذا اشتمل على هذا القصد الثاني.

25-لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأَخْبُرَهُمْ أَيْ خَابِرًا، وَالذِي مِنْ بَعْدُ فِيهِ جِلَا

قوله:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأَخْبُرَهُمْ .....

هو صدرُ بيت الشاهد، وقوله: (أَيْ خَابِرًا) تفسير المعنى المراد بقوله في "أَخبُرَ" على ما مضى من أنَّ المنصوب كالاسم الحال في المعنى.

وقوله: (وَالذِي مِنْ بَعْدُ فِيهِ جِلَا) الجِلاء بالكسر والمد: البيان[118]، يقول: إنَّ عجز البيت فيه بيان لقصْدي هذا المعنى؛ وذلك لمجيء ((إلَّا)) بعد المنصوب، ولا يكون ذلك أبدًا إلَّا على هذا المعنى الثاني؛ كما تقول: ما تأتينا فتحدثَنا إلَّا أكرمناك، فكذلك قوله هنا[119]:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأَخْبُرَهُمْ إِلَّا يَزِيْدَهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

أي: لم ألق غيرَهم بعدهم مختبرًا إلَّا ازددت حبًّا في أولئك الأوَّلين.

26- إِلَّا يَزِيْدَهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ وَيَشُذُّ فِيهِ هُمُ إِذَا جَاءَ مُنْفَصِلَا

صدر هذا البيت هو عجز بيت الشاهد، وبقيّة البيت تنبيهٌ على مسألة نحوية

(118) ينظر: الصحاح 2303، (جلا).

(119) البيت من البسيط لزياد العدوي، ونُسب لغيرِه، وهو في: حماسة أبي تمام 289، وسر صناعة الإعراب 271/1، وشرح المفصل لابن يعيش 26/7، وارتشاف الضرب 1974، ومغني اللبيب 195. [33/ب]

عرضَت في عجز بيت الشاهد؛ وذلك أنَّ الوجه في مثل: ((هم)) من الكلام أن يقال: إلَّا يزيدون أنفسَهم حبًّا إليَّ[120]، ففَصَل ضمير الفاعل حين جاء بضمير المفعول متصلًا، كراهة تعدِية فعل المضمر المتصل[121]، وهذا شذوذ في البيت نحو: شذوذ قول الآخر[122]:/

كأنَّا يَوْمَ قُرَّى إنَّما نَقْتُلُ إيَّانَا

طريق الكلام: إنَّما نقتل أنفسَنا، لكن جاء بالضمير وفَصَله كراهة ما تقدَّم.

وهذا في البيت المتقدِّم على تقدير أن يكون المعنى: إلَّا زاد أولئك الأوَّلُون أنفسَهم حبًّا إليَّ؛ [و] وإمّا أنَّه على تقدير: أنَّه أراد إلَّا يزيد أولئك الأوّلين حبًّا إليَّ هؤلاء الآخرون، فيكون الأصل: إلَّا يزيدونهم حبًّا إليَّ، ثم فصل ضميرَ الفاعل ضرورةً من غير موجب كراهةٍ في الاتصال؛ لاختلاف الضميرين في المعنى، وعلى هذ الوجه لو أنَّه قال: إلَّا أنَّهم يزيدونهم حبًّا إليّ همُ، على أن يكون ((هم)) الأخير توكيدًا لجاز، ولم يكن ليجوز على الوجه الأوَّل.

وهذه المسألة أجنبيّة من هذا الباب الذي وُضِع النظمُ له ولكنها تَبِعَت الكلامَ على البيت، ومثل ذلك فيما استُشهِد به عليه من المعنى المذكور[123] بيتُ

(120) هذا المعنى يخالف كلام ابن مالك في شرح التسهيل 156/1، ورَدَّه أبو حيان في التذييل 248/2، وابن هشام في مغني اللبيب 195.

(121) لا يكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحدٍ فلا يقال: ((قَتَلتَكَ))، بل: قتلتَ نفسَك، فإن كان من أفعال القلوب جاز، قال تعالى: ﴿تخ تم ته﴾[العلق:7]، ينظر : الكتاب 366/2-368، ومعاني القرآن للفراء 333/1، 106/2، وشرح التسهيل لابن مالك 148/1، والأشباه والنظائر 135/3.

(122) البيت من الهزج لذي الإصبع العدواني، وهو في ديوانه (78)، والكتاب 111/2، 362، ودلائل الإعجاز 324، والخصائص 194/2، وشرح المفصل لابن يعيش 101/3، وخزانة الأدب 280/5.

(123) أي: معنى الحال، (فينطق) بمعنى: ناطقًا، و(فينسب) أي: منسوبا.

الكتاب[124]:

وَمَا قَـامَ مِنَّـا قَـائِمٌ فِـي نَـدِيِّنَا فَيَنْطِـقُ إِلاَّ بِـالَّتِي هِـيَ أَعْـرَفُ

وبيت الآخر[125]:

وَمَـا حَـلَّ سَـعْدِيٌّ غَرِيبًـا بِبَلْـدَةٍ فيُنْسَـبَ إِلَّـا الزِّبْرِقَـانُ لَـهُ أَبُ

27-وَإِنْ أَرَدْتَ خِـلاَفَ الْمَعْنَيَـيْنِ بِـهِ فَارْفَعْهُ قَطْعًا أَوِ اعْطِفْهُ إِذَا احْتَمَلَـا

يقول: إن أردت خلافَ المعنيين المتقدِّمَين بالفعل ذي الفاء فارفعه على القطع، أو اعطفه على ما قبله إذا احتمل ذلك وقَبْله مرفوع، مثال: إيتني فأحبُّك، تريد أنا أُحبك بكل حالٍ فأتني لذلك، ومثال العطف: ما تأتينا فتحدِّثُنا، ومنه: ﴿ين [المرسلات:36]﴾[126]، ولن تأتيَنا فتحدِّثَنا، ولم تأتِنا فتحدثْنا، فتُشرِك بين الفعلين في الإعراب إذا قصدت أنَّهما/اشتركا في النفي[127]. [34/أ]

واستظهر بقوله: (إِذَا احْتَمَلَا) على مثال: لا تدنُ من الأسَد فتسلمُ؛ ولأنَّه لا يحتمل العطف لفساد معناه، ولا يصحُّ فيه قصدُ معنى النصب، فيتعيَّن الرفع على القطع لا غير.

ومثله: أطع الله فتكونُ مؤمنًا، لا تريد معنى النصب؛ لأنَّ الإيمان حاصلٌ في الوقت، وليست الطاعةُ سببَه في الأصل، والكلام لا يقبَلُ العطفَ؛ فأنت لا تريد الأمر بالإيمان فوَجَب القَطع؛ أي: أطع الله فإنَّك مؤمنٌ.

---

(124) سبق في شرح البيت رقم 11.

(125) البيت من الطويل للَّعِين المِنقَريّ، وهو في الكتاب 32/3، وشرح التسهيل لابن مالك 32/4، وشرح الكافية للرضي 23/2، 72/4، وارتشاف الضرب 2453.

(126) ينظر: الدر المصون 643/10-644.

(127) فصَّل ابن عصفور القول في هذه المعاني في: شرح الجمل 148/2-153، والمقرّب 263/1-266.

28-مَقْطُوعُـــهُ عِلَّـــةٌ فِيمَـــا تَقَدَّمَـــهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِهْ مِـــنْ بَعْـــدِهِ اتَّصَـــلَا

أي: الفعل المقطوع سببٌ فيما قبله؛ نحو: إيتني فأحبُّك، تريد لأنِّي أحبُّك، كما سبق؛ ونحو: أكرمني فأكرمُك؛ تريد: أنا أكرمُك فأكرمْني لذلك، وهذا معنى الـــربط الذي في الفاء، ووجه اتصال ما بعدها بما قبلها هنا.

29-وَالنَّفْـــيُ بِـــالْعَكْسِ فَـــالْمَقْطُوعِ عِلَّتُـــهُ حَقِيقَةُ النَّفْيِ وَالْمَعْطُوفُ قَـــدْ عُلِّلَـــا

يعني: أنَّ النفي ينعكسُ المعنى معه في السببيَّة فيكون علّةً في المقطوع بعده؛ تقول: لم تأتِنا فتحدِّثُنا، قاطعًا؛ تريد: أنت الآن تحدثُنا لأنَّك لم تأتِنا قبلُ، فجعلت الكلام الأوَّل سببًا في الثاني، على عكس معنى القطع في نحو: إيتني فأحبُّك، وعلى ذلـــك تقول للكفار: لست مؤمناً فتُبغضُ المؤمنين؛ تريد: أنت تبغضهم لأنَّك لســـت مـــنهم، وعليه بيت سيبويه[128]:

غَيْـــرَ أَنَّـــا لَـــمْ تَأْتِنَـــا بِيَقِـــينٍ فَنُرَجِّـــــي وَنُكْثِـــــرُ التَّأْمِيلَـــــا

أي: نحن نُرجِّي ونؤمِّل لعدم اليقين[129].

30-مَتْبُوعَهُ الْفِعْلُ فِي الْمَعْنَـــى وَأَحْسَـــنُهُ لَدَى مُضَـــارَعَةٍ عَطْفًـــا فَيَعْتَـــدِلَا/ [34/ب]

(مَتْبُوعَهُ) نصب بفعلٍ قبلَه، أي: ساوى المعطوفُ متبوعَه الذي عُطِف عليه في المعنى الذي لأجله جيء به، وقد تقدَّم تمثيل ذلك.

قوله: (وَأَحْسَنُه) إلى آخره، أي: وأحسن ما يكون العطفُ عند اتفاق الفِعلين في المضارعة، واعتدالُهما أي: تشاكلُهما بسببِها؛ نحو: لن تأتيَنا فتحدثَّنا، واختلافُهما في ذلك جائزٌ، ومنه مسألة سيبويه: "أَلَستَ قد أَتيتَنَا فتحدِّثُنا"، قـــال: "إن أردت: فحـــدَّثْتَنا

(128) البيت من الخفيف لبعض الحارثيين، وهو في الكتاب 31/3، 33، وشرح المفصـــل لابـــن يعيش 36/7، وشرح التسهيل لابن مالك 31/4، ومغني اللبيب 625، وخزانة الأدب 538/8.

(129) قال ابن هشام: "والمعنى: أنَّه لم يأت باليقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به؛ لانتفاء اليقـــين عما أتى به، ولو جزَمَه أو نصبَه لفسد معناه؛ لأنَّه يصير منفيّا على حِدَتِه كـــالأوَّل إذا جُـــزم، ومنفيّا على الجمع إذا نصب، وإنَّما المراد إثباته" مغني اللبيب 625.

رفعَت"[130] يعني: بالعطف على الأوَّل.

وقوله: (فَيَعْتَدِلا) مُنْتَصِبٌ بعطفه على لفظ "مُضارَعة" من باب عطف المضارع على المصدر الملفوظ به، أي: عند مضارَعة لفظيهما واعتدالهما بالاتفاق فيها، وذكر (الاعتدال) إشارة إلى المشاكلةِ التي حسَّنت العطفَ، فيصيرُ مع فَقْدها ضعيفًا؛ قال سيبويه في مسألة ((ما أتيتَنا فتحدِّثنا)): "والرفع فيه يجوز على ما"[131]، أي التشريك في معناها، ثم قال: "وإنَّما اختير النصب؛ لأنَّ الوجهَ ههنا وحَدَّ الكلامِ أن تقول: ما أتيتنا فحدّثتَنا، فلَّما صرفُوه عن هذا الحدِّ ضعُف أن يضمُّوا يَفْعلُ إلى فَعَلْت"[132]، يعني: أن يعطفوا المضارع على الماضي.

31-وَسِيبَوَيْه يَرَى تَقْدِيرَ مُبْتَدَأ مِنْ قَبْلِ ذِي الْقَطْعِ فِي ذَا البَابِ قَدْ جَمُلَا

إذا قلت: ما تأتينا فتحدِّثُنا، على القطع، فتقديره عند سيبويه: فأنت تحدِّثُنا، هكذا قدَّر في مواضعِ القطع.

وقال في البيت المتقدم (فَنُرجِّى ونُكَثِّرُ التأميلا): "فهذا في موضع مبني على المبتدأ"[133]. [35/أ]

وقوله: (مِنْ قَبْلِ/ذِي الْقَطْعِ) أي من قبل فعل القطع.

وقوله: (قَدْ جَمُلَا) أي: حسُن من الجمال.

---

(130) الكتاب 35/3.

(131) الكتاب 31/3.

(132) المرجع نفسه.

(133) الكتاب 31/3، قال ابن مالك في شرح التسهيل 31/4: "يجوز الرفع على ثلاثة أوجهٍ: إما على التشريك، كأنَّك قلت: ما تأتيني وما تحدِّثني، وإمَّا على السببيةّ وبناء ما بعد الفاء على مبتدأ محذوف، كما قال تعالى: ﴿ ين ﴾ [المرسلات:36] تقديره: فهم يعتذرون، والمعنى: فكيف يعتذرون؟ وإما على الاستئناف... كأنَّه قال: فنحن نُرجّى أبدًا".

32-وَأَثْبَتَ الأَعْلَمُ الفَائِيَّ مرتفعًا لَفْظًا كَمُنْتَصِبٍ مَعْنًى كَمَا نَقَلَا

الأعْلَمُ هو: أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان، الملقّب بالأعلم[134].

و(الفَائِيَّ) يعني به الفعل المقرون بالفاء.

وقوله: (مرتفعًا لَفْظًا) أي: إذا كان مرفوعًا في اللفظ مقطوعًا.

وقوله: (كَمُنْتَصِبٍ مَعْنًى) أي: مثل الفعل المنصوب في المعنى.

وقال الأعلم: "واعلم أنَّ رفع الفعل المنصوب بعد الفاء في قولك: ما تأتينا فتحدِّثُنا، جائز على معنى النصب، وإن كان النحويون قد وجَّهوا رفعَه على معنيين غير معنى النصب، وإنَّما أرادوا بذلك الأكثر في كلام العرب"[135]، ثم استدلّ بعد ذلك لما ذهب إليه.

33-وَوَافَقَتْهُ عَلَى إِثْبَاتِهِ فِئَةٌ وَقَلَّ جِدًّا فَلَمْ يَحْفَظْهُ مَنْ فَضُلَا

يقال: إنَّ الأعلم وافقته على إثبات المرفوع بمعنى المنصوب فئةٌ كابن خروف[136]، وإنَّ ذلك قليلٌ جدًّا لم يحفظه مَن فضُل الأعلمَ وموافقيه[137]، أي: مَن

(134) ولد سنة: 410هـ، أخذ عن إبراهيم الإفليلي، وعنه أبو علي الجياني، له: شرح جمل الزجاجي، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، توفي 476هـ أو 495هـ. ينظر: وفيات الأعيان 18/7، وبغية الوعاة 389/2.

(135) هذا القول منسوبٌ له في ارتشاف الضرب 1682، وما صرَّح به الأعلم في النكت مخالفٌ لما نسبه إليه المؤلف؛ فهو يوافق الجمهور في التفريق بين معاني النصب والرفع، قال: "فهذان الوجهان المقصودان في النصب هما منعا عطف ((تحدِّثني)) على ((تأتيني)) في الرفع؛ لأنَّه إذا رَفَع الفِعلين فليس أحدهما شرطًا في الآخر" النكت 710.

(136) علي بن محمد بن خروف الحضرمي الإشبيلي، أخذ عن ابن مَلكون و الخِدَبّ، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة: (609هـ). ينظر ترجمته في: إشارة التعيين لليماني 214، وبغية الوعاة 203/2.

وينظر رأيه هذا في كتابه: شرح جمل الزجاجي 811.

[زاد] عليهم في الفضل، والمراد بالذين لهم التقدُّم والفضيلة على الأعلمِ وغيرِه، كسيبويه وأضرابِه، لم يحفظوا ذلك ولا أثبتوه، وقد جعل ابنُ خروف من هذا الوجهِ القليل قولَ الشاعر–وهو من أبيات الحماسة–[138]:

وَلَقَدْ تَرَكْتِ صَغِيرَةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ

رفع (فَتَجْزَعُ) والمعنى على النصب؛ إذ المراد عنده أنَّها لصِغرِها لم تدر ما الجزع فكيف تجزع؟ فهي غير جازعة لِفَقْد أمِّها.

وقد رُدَّ ما قاله في هذا البيت بأنَّ المعنى على حقيقة القطع، وأنَّها جازعةٌ/على [35/ب] أمّها لا تفتر؛ لأنَّها لا تعرف الجزع، أي: لا تدري أنَّه لا يفيد شيئًا؛ فلذلك هي لا تتركُه، وما بعده من أبياتٍ في القصيدة يُصحِّح هذا المعنى، ويدلُّ عليه؛ لقوله بعدها:

فَقَدَتْ شَمَائِلَ مِنْ لِزَامِكِ حُلْوَةً فَتَبِيتُ تُسْهِرُ أَهْلَهَا وتُفَجِّعُ

فَإِذَا سَمِعْتُ أَنِينَهَا فِي لَيْلِهَا طَفِقَتْ عَلَيْكِ شُؤُونُ عَيْنَيَّ تَدْمَعُ

34–وَقَوْلُ خَالِقِنَا فِي النَّجْمِ فَهُوَ يَرَى كَالْقَطْعِ لَفْظًا وَمَعْنَى النَّصْبِ فِيهِ جَلَا

يقول: إنَّ قول الله سبحانه في سور النجم: ﴿□ □ □ □ □﴾[النجم:35]، جاء في اللفظ بصورة ما يُقدَّر في المقطوع، ومعناه معنى ما قُرِن بالفاء من المنصوب[139]، أي: ليس عنده علمُ الغيبِ فكيف يرى؟ فالمراد أنَّه [ليس][140] براءٍ،

---

(137) نسب ابن جني للأخفش القول بأنَّ الرفع قد يكون عطفًا "على اللفظ ومعناه معنى الجواب"، المحتسب 192/1، وجعله السمين في الدر المصون 644/10 ظاهرَ قولِ ابن عطية.
وأجازه الرضيُّ وابنُ هشام، وجَعَلاه قليلًا، ينظر: شرح الرضي على الكافية 66/4، ومغني اللبيب 625، وخزانة الأدب 526/8.

(138) البيت من الكامل لمُوَيلِك المزموم، وهو في حماسة أبي تمام 79، والمحتسب 193/1، وشرح الجمل لابن خروف 811، ومغني اللبيب 811، وخزانة الأدب 531/8.

(139) قال ابن جني: إنَّه على "وضع الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر موضع الفعل المنصوب على الجواب، ومثله قوله تعالى: ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

فهذه صورة القطع المقدَّرة عند سيبويه[141] –حسبما تقدَّم– قد ظهرت، والمعنى معنى المضارع الذي يقرن بالفاء ويُنصَب، فكان فيه بعضُ الحجّة لمذهب الأعلم من ناحية القياس، لكن بينهما فرق ظاهرٌ، وهو تعذُّر النصب في مثل الآية للتصريح بالمبتدأ بعد الفاء، فلم يمكن اختلاف اللفظ باختلاف المعنى، بخلاف نحو: لم تأتِنا فتحدِّثنا، فإنَّ العرب وضعته على اختلاف اللفظ باختلاف ما يقصد به من معنى، فاندَفع القياس باختلاف الوضع.

35–وَالشَّرْطُ فِي الْفَاءِ دُونَ الْوَاوِ مُعْتَبَرٌ أَعْنِي التَّسَبُّبَ عَمَّا قَبْلَهَا جُعِلَا

يقول: إنَّ اشتراط تسبُّبِ الفعل عما قبله في صحّة النصب بعد حروف عطفٍ يخصُّ الفاء، ولا يُفتقرُ إليه في الواو، وإنَّما يتوقَّف النصب/بعدها على قصدِ معنى [36/أ] المعيّة، كما سبق[142]؛ وإنَّما نبَّه على هذا مع الغَناء عنه بما تقدَّم من الكلام في الحرفين؛ لأنَّ من النُّحاة من سمَّى المنصوب بعد الواو جوابًا فاغترَّ بذلك بعضُهم؛ لأنَّ حقيقة الجوابيّة مرتبطة بالسببيّة، فاعتبر معنى التسبّب مع الواو كما هو معتبر مع الفاء؛ كما اتفق لابن خروف حيث قدَّر قوله تعالى: ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ـً﴾[الأنعام:27] على قراءة النصب[143] تقدير الشرط على الجواب، أي: إن رُددنا لم نكذب وكنّا من المؤمنين، مصحِّحًا بذلك وُرُودَ التكذيب على هذه المقالة في قوله

□﴾ [الروم:28]، أي: فَتَسْتَوُوا"، التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة 247، وينظر: الدر المصون 102/10، وخزانة الأدب 534/8.

(140) في المخطوط بياض بمقدار كلمة واحدة.

(141) ينظر: الكتاب 31/3.

(142) قوله في البيت (20):.....وجَرَتْ..... كَالْفَاءِ واوٌ لِجَمْعٍ بَعْدَ تِلْكَ ولَا.

(143) قرأ حمزة ويعقوب وحفص الفعلين بنصب الباء والنون فيهما، وقرأ ابنُ عامر الفعل ((نكونَ)) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع فيهما. ينظر: السبعة لابن مجاهد 255، والتيسير للداني 102، والنشر لابن الجزري 257/2.

تعالى: ﴿□ □﴾[الأنعام:28]، ومفرِّقا بين هذه القراءة وقراءة الرفع[144]، على ما أجازه سيبويه فيها من العطف مع الوجه الآخر المتفق عليه، وهو القطع[145]، وقد رُدَّ هذا على ابن خروف وصُحِّح وُرُودُ التكذيبِ على المقالة في هذه القراءة –وهي قراءة الرفع– على العطف الذي أجازه سيبويه فيها بما هو مسطورٌ في كتب الأئمة.

36–عَلَى جَزَاءِ "إِذَا" قَدْ جَا بِكُنْ النَّصْبُ فِيهِ وَذَاكَ الشَّرْطُ قَدْ حَصَلَا

يقول: إنَّ قراءة ابنِ عامر[146] بنصب ((يكون))[147] في قوله تعالى: ﴿□ □

(144) قال ابن خروف: "ومن نصب الجميعَ دخل تحت التمنّي، وجاء التكذيب بعد التمني لما دخله من معنى الشرط؛ لأنَّهم تمنَّوا واشترطوا، فدخل التكذيب في شرطهم، ودليل دخول الشرط في التمنّي جزمُ الفِعل في جوابه، كقولهم: ((ليت لي مالًا أنفقْ منه)) والشرط خبر محض" شرح الجمل 815.

(145) اختار سيبويه وجهين في الرفع هنا فقال: "فالرفع على وجهين: فأحدهما: أن يشرك الآخِرُ الأوَّلَ، والآخر: على قولك: دعني ولا أعود، أي: فإنِّي ممن لا يعود، فإنَّما يسأل الترك، وقد أوجب على نفسه ألا عودة له البتة، ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وألا يعود". الكتاب 44/3.

فهذا هو القطع الذي أجازه ابن خروف في قوله الثاني مرجحًا، وأجاز التشريك في قوله الأوَّل، حيث يقول: "القطع بالتقدير: ((ونحن لا نكّذبُ ونكونُ)) وهو ليس من العطف، فلا يكون إلَّا مقطوعًا –والله أعلم– لأنَّ التمنّي لا يدخله الصدق والكذب، والله تعالى قد كذّبهم بقوله: ﴿□ □ ﴾[الأنعام:28]" شرح الجمل 814.

وترجيح ابن خروفٍ هذا سبقه إليه أبو عمرو بن العلاء. ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل 255.

(146) عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، أحد القراء السبعة، ولد سنة: 8هـ، أخذ عن المغيرة بن أبي شهاب قراءتَه على عثمان ﷺ، توفي سنة: (118هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي 46/1، وغاية النهاية لابن الجزري 423/1.

(147) انفرد ابن عامر بالنصب، في ثلاثة مواضع أخرى هي: آل عمران:47، ومريم:35، وغافر:68، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة لابن مجاهد 206، والتيسير للداني 76، والنشر لابن الجزري 220/2.

﴿ ﴾[آل عمران:47] إنَّما جاءت بعد الفاء لسبق الجزاء الذي هو جواب الشرط هنا، فإذاً، فدخلت هذه القراءة في قول الناظم قبل هذا[148]:

..... كَمَا بَعْدَ الْجَزْمِ فِي لَفْظِ الشَّرْطِ قَدْ شَمَلَا

إذا..... .....

والتسبُّب المشترط لصحّة النصب حاصلٌ.

وقوله: (النَّصْبُ فِيهِ) بدل اشتمالٍ.

وقوله: (كُنْ فَيَكُونَ)، وقوله: (وَذَاكَ الشَّرْطُ) إشارةٌ إلى التسبُّب الذي هو شرط النصب بعد/الفاء. [36/ب]

وقد مرَّ في النظم أنَّ ((إذا)) في المعنى شرط كـــ((إنْ)) فحُكمُهما في هذا الباب واحدٌ.

وقراءة ابن عامر بمنزلة قراءة من قرأ في الشاذّ: ﴿ ﴾[البقرة:284] بنصب (يَغفرَ)، و(يُعذبَ)[149].

ومن هذا الباب في الواو قراءة (ويعلمَ) بالنصب[150] من قوله تعالى: ﴿ ﴾ في الشورى[35]؛ لتقدُّم الشرط وجوابه.

37-إِذْ قولُ كُنْ سببٌ في الكون، ليس ما قيل مِنْ رَعْيِ لفْظِ الأمــرِ وانــتُحِلا

هذا بيان لحصول التسبيب الذي هو شرط النّصب؛ إذ من المعلــوم أنَّ قــول ((كُنْ)) سببٌ في الكون؛ فالمعنى المراد: إن يقلْ له كنْ يَكُنْ، ومن هاهنا عطف الكون

(148) في البيتين : 19-20

(149) هي قراءة مروية عن ابن عباس، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج. ينظر: شواذ القراءات للكرماني (106).

(150) قرأ نافع وابنُ عامر برفع الميم، وقرأ الباقون بنصبها. ينظر: السبعة لابن مجاهــد 581، والتيسير للداني 195، والنشر لابن الجزري 367/2.

بالفاء على القول في قراءة الجماعة بالرفع[151].

وقوله: (لَيْسَ عَلَى مَا قِيلَ مَنْ رَعْيِ لَفْظَ الأَمْرِ) هذا الكلام ردٌّ لقولٍ ضعيفٍ في توجيه قراءةِ ابن عامر قاله الفارسي[152] في الحجة[153]، وتبعته عليه جماعة[154]، وهو أنَّ النصب جاء على مراعاة لفظ الأمر وإهمال جانب المعنى؛ فحين جاء لفظ ((كن)) وهو أمر، ثم جاء بعده ((فيكون)) مضارعًا مقرونًا بالفاء نُصِبَ، وإن لم يكن المعنى على ذلك؛ إذ قلَّ في كلام العرب النصبُ في مثل هذا اللفظ مع صحّة المعنى؛ ألا ترى أنَّ تقدير المعنى على النصب: إن تكن يكن، بالخطاب في الأوَّل والغَيبة في الثاني وهما شيءٌ واحدٌ، وهذا غيرُ مستقيمٍ في اللفظ، ولا مفيد في المعنى[155]، وإهمال المعنى كافٍ في ضعف القول بما يؤدّي إليه، ويضعفه أيضًا أنَّه [37/أ] لم يُنصب في الموضعين اللذين لم يُذكر فيهما ((إذا)) ولا ((أنْ)) وهما في آل عمران: ﴿تج تح تخ تم ته﴾[59]/، وفي الأنعام ﴿□ □ □ □□﴾[73] مع تقدُّم لفظ الأمر فيهما،

(151) هذا قول الفراء في معاني القرآن 74/1-75، وتابعه الزجاج في أحد قوليه، كما في معاني القرآن 199/1.
وظاهر كلام سيبويه الرفعُ على الاستئناف، ينظر: الكتاب 39/3، وهو قول الطبري في تفسيره 511/1، وأجاز الأخفش الوجهين في معاني القرآن 144-145.

(152) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أخذ عن الزجَّاج وابن السرَّاج، وأخذ عنه ابن جني، له: كتاب الإيضاح، والتعليقة على كتاب سيبويه، والحجة للقراء السبعة، توفي سنة: (377هـ) ينظر: إنباه الرواة للقفطي 309/1، وبغية الوعاة للسيوطي 496/1.

(153) ينظر: 205/2-207.

(154) ينظر: شرح الهداية للمهدوي 180/1، والتفسير البسيط للواحدي 272/3، وكشف المشكلات للباقولي 92، والموضح في وجوه القراءات 297/1.

(155) بل الظاهر أنَّ التقديرَ هنا مفيدٌ من حيث المعنى؛ وذلك لتغاير الفاعل، ففاعل الأوَّل المخاطبُ، وفاعل الثاني الغائب. وكان عليه إذا أراد إبطال المعنى تقدير الفاعل مخاطبًا في الفعلين، وبذلك "يتَّحِدُ فِعلا الشرط والجزاء معنًى وفاعلًا، وقد علمتَ أنَّه لابدَّ من تغايرهما، وإلا يلزم أن يكون الشيء شرطًا لنفسه، وهو محال". الدر المصون 90/2.

وهو ((كن))، وإذا أمكن أن يكون الشيء على مراعاة اللفظ والمعنى معًا فلا ينبغي العُدول عن ذلك إلى الحمل على اعتبارِ جهة اللفظِ، خاصّةً مع فساد المعنى.

وهذا المعنى-الوجه-الضعيفُ هو الذي انتحلَه الشيخُ الشاطبي[156] في توجيه قراءةِ ابن عامر بقوله[157]:

....وَهْوَ بِاللَّفْظِ أُعْمِلَا

والقول الأوَّل فيهما هو قول الشَّلَوْبِيْن[158] وتلامذتِه المحقِّقين؛ كابن الضائع وغيرِه، وسبقهم إلى ذلك ابن خروف في شرح سيبويه.

38-أَعْنِي الَّذِي لَمْ يَجِئ والنَّصْبُ سَابِقُه فِي "أَنْ يَقُولَ" فَذَا بِالْعَطْفِ قَدْ سَهُلا

يقول: إنَّ ما تقدَّم الكلام فيه مِن فـ﴿ ﴾[آل عمران:47] إنَّما هو الذي ليس قبلَه: ﴿ ﴾ فإنْ نُصِب فيكون بعد هذا أسهل بالعطف عليه؛ وذلك مَوضِعان في النحل[159]: [40]، ويس[160]: [82]، وافق ابنَ عامر فيهما خاصة الكسائيُّ[161]؛

(156) القاسم بن فِيره بن خلف الرعيني الشاطبي، الإمام شيخ القراء النحوي المفسر، أخذ القراءة عن أبي الحسن بن الهذيل، له: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، توفي سنة (590هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي 312/1، وغاية النهاية لابن الجزري 20/2.

(157) جزء من البيت رقم: (477) من متن الشاطبية، وتمامه:

وَفِي آلِ عِمْرَانٍ فِي الأُولَى وَمَرْيَمٍ وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهْوَ بِاللَّفْظِ أُعْمِلَا

(158) عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بأبي علي الشلوبين، أخذ عن ابن مُلكُون، له: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية، توفي سنة: (645هـ). ينظر: إشارة التعيين لليماني 241، والبلغة للفيروزآبادي 221.

(159) ﴿ ﴾.

(160) ﴿ ﴾.

(161) ينظر: السبعة لابن مجاهد 544، والتيسير للداني 112، والنشر لابن الجزري 220/2.

لظهور أمر النصب فيهما، وفي ذلك يقول الشاطبي[162]:

وَفِي النَّحْلِ مَعْ يس بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ .....

البيت.

39-وَأَوْ كَإِلَّا بِمَعْنَاهَا فَمُنْتَصِبٌ مَا بَعْدَهَا كَيْفَ جَاءَتْ عُمِّمَتْ مَثَلَا

يقول: إنَّ ((أو)) إذا كانت بمعنى ((إلَا))[163] ينتصب المضارع بعدها مطلقًا دون شرط ما تقدَّم في ((الفاء)) و((الواو)) من سبق أحد تلك الأشياء المذكورة، بل يسبقها الواجب وغير الواجب[164]، تقول: لألزَمنَّك أو تقضيَني حَقِّي، أي: إلا أن تقضيني، ومنه: ﴿□ □ □نم﴾[الفتح:16] على نصب ((يُسْلِمُوا)) على ما ثبتَ في بعض المصاحف[165]، وهي قراءة شاذة[166]/. [37/ب]

40-بِأَنْ هُوَ النَّصْبُ بَعْدَ الحَرْفِ مُضْمَرَة فِي الْكُلِّ إِذْ جَعَلُوا مَا قَبْلَهَا بَدَلَا

يعني بـ"الحرف" أحد الأحرف الثلاثة المتقدِّم ذكر[167] ما كان منها، وهي: الفاء والواو و"أو".

وقوله: (مُضْمَرَة) يعني ((أنْ))، و(فِي الْكُلِّ) يعني مواضع الحروف الثلاثة.

وقوله: (مَا قَبْلَهَا) أي: ما قبل ((أنْ)) وهو أحد الأحرف الثلاثة.

---

(162) صدر البيت رقم: (478) من متن الشاطبية، وتمامه: (كَفَى رَاوِياً وَانْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلَا).

(163) اقتصر المؤلف على كونها بمعنى "إلا" ولم يذكر بقية المعاني. ينظر فيها: رصف المباني 212، ومغني اللبيب 93-94، ومصابيح المغاني في حروف المعاني 155-156.

(164) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 25/4، وارتشاف الضرب 1681.

(165) هو مصحف أبيّ بن كعب ﷺ. ينظر: المغني في القراءات للنوزاوازي 1700/4.

(166) نُسبت لأبيّ ﷺ وبن عمير. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 142، وشواذ القرآن للكرماني 442، والمغني في القراءات للنوزاوازي 1700/4.

(167) في المخطوط: "ذكرها".

وقوله: (بَدَلًا) أي: عوضًا من ((أن)) الناصبة؛ ولذلك لم يجمع بينهما؛ يقول: إنَّ مثل: ما تأتينا فتحدِّثَنا؛ تقديرُه: فأن تحدثَنا، و((أن)) مع الفعل بتأويل مصدر معطوف على مصدر مقدَّرٍ من معنى ما قبل، أي: ما يكن منك إتيانٌ فحديثٌ[168].

41-وَإِنْ جَزَمْتَ فَإِنْ أيضًا بِهَا جَزَمُوا مَحْذُوفَةً مَعْ مَجْزُومٍ لَهَا اخْتُزِلَا

قوله: (وَإِنْ جَزَمْتَ) يعني فيما تقدَّم من الأجوبة كلِّها، يعني: أنَّ ((إنْ)) الشرطية هي الجازمة للأجوبة الثمانية، بهذا صرَّح الفارسي[169]، وقد قيل: إنَّ الجازم فيها الكلام المتقدِّم قبل المجزوم؛ لتضمنه معنى ((إنْ)) ونيابته عنها[170].

فقوله: (مَحْذُوفَةً) يعني: ((إنْ))، (مَعْ مَجْزُومٍ لَهَا) يعني: مجزومَها الأوَّل.

وقوله: (اخْتُزِلَا) أي: حذف؛ فالأصل في مثل[171]:

قِفَا نَبْكِ..... .....

---

(168) هذا قول البصريين وتبعهم الجمهور. ينظر: الكتاب 28/3، 33، 44، وإعراب القرآن للنحاس 324/1، والإيضاح للفارسي 243.
وذهب الكسائي وبعض الكوفيِّين إلى أنَّ هذه الأحرف هي الناصبة بنفسها، وذهب الفرَّاء وفرقة من الكوفيين إلى أنَّ النصب بالصرف ((الخلاف)). ينظر: معاني القرآن للفراء 27/1، 34، 235، وسر صناعة الإعراب 275/1، وشرح المفصل لابن يعيش 27/7، وارتشاف الضرب 1668، وينظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف 555-559، واللباب في علل البناء والإعراب 38/2-40.

(169) ينظر رأيه في: الإيضاح 253، والمسائل المنثورة 156، والمقتصد في شرح الإيضاح 1243.

(170) هو قول ابن مالك كما في شرح التسهيل 39/4-40، وشرح الكافية الشافية 1551، ونسبه لسيبويه، وكلامه في الكتاب 93/3، إلَّا أنَّهم اختلفوا في تفسيره، وقيل: بل الجزم بشرط مقدَّار يدلُّ عليه ما قبله، واختاره أبو حيَّان في ارتشاف الضرب 1684.

(171) مطلع معقلة امرئ القيس من البحر الطويل، في ديوانه 8، وتمامه:
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

على هذا القول: إن تَقِفا نبكِ، ثم حذف "إن تقِفا" وبقي "نبْكِ" مجزومًا كما كان، وعلى القول الآخر المتقدِّم يكون الجازم (قِفَا) بما تضمَّن مِن معنى الشرط.

42-وَذَاكَ ثَانٍ ومَا مِنْ قَبْلِـهِ عِـوَضٌ مِنْ ذَلكَ الْحَذْفِ عَـنْ كِلْتَيْهِمَـا جُعِلَـا

(ذَاكَ) إشارة إلى المجزوم الثابت، وقوله: (ثَانٍ) يعني ثاني مجزومي ((إنْ)) المحذوفة؛ ويعني بالذي من قبل ذاك المجزوم ما يسبقه من تلك الأشياء المذكورة/كالأمر وشبهه. [أ/38]

وقوله: (عِوَضٌ مِنْ ذَلكَ الْحَذْفِ) يقول: إنَّ (قِفَا) من قولك:

قِفَا نَبْكِ..... .....

عوضٌ من: أن يقولَ: إن تقفا نبك، فعوّض الأمر من ((إنْ)) ومجزومها الأوَّل، وهكذا في سائر الأجوبة المذكورة.

وقوله: (عَنْ كِلْتَيْهِمَا جُعلَا) أي: جُعل الأمر وشبهه عضوًا عن الكلمتين كلتيهما؛ أعني ((إنْ)) ومجزومها الأوَّل، وجاء قوله: (عَنْ كِلْتَيْهِمَا) على لغةٍ قليلةٍ، إيلاء ((كلتا)) -مضافةً إلى الضمير- العواملَ، وذلك في ((كِلا)) و((كُلّ))[172].

43-وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ أَبَـدًا فَالنَّصْبُ لَكِنَّمـا إِظْهَـارُ "أنْ" سَـهْلَا

يقول: إنَّ عطْفَ المضارع على الاسم الملفوظ به بأيِّ حرفٍ كان من حروف العطف يُوجِب نصبَه؛ وذلك بإضمار ((أنْ))، لكنَّ إظهارها سهلٌ جائزٌ[173]، بخلاف إضمارها فيما تقدَّم فإنَّه على اللزوم، ومن أمثله هذا قولهم: إنَّما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره، أي: ضربةٌ فحطْمةٌ، ومنه:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي .....

(172) ينظر: شرح عمدة الحافظ 574، ومغني اللبيب 258.

(173) ينظر: الأصول في النحو 587/2، والتصريح بمضمون التوضيح 347/4، وهمع الهوامع 141/4.

البيت[174].

وإنَّما قيَّد الاسمَ بالظهور هنا؛ لأنَّ العطف فيما سبق ممّا يلزم فيه إضمار ((أنْ)) في نحو: ما تأتينا فتحدِّثَنا، هو على اسم مقدَّر مما قبل الحرف العاطف، أي: ما يكونُ منك إتيانٌ فحديثٌ، فاستظهر بالتقييد على هذا.

44-وَمَنْ ومَا ضمُنِّا "إنْ" مَعْ ثَمَانِيَةٍ مَهْمَا مَتَى وَإِذَا أَيَّانَ أَيْنَ تَلَا

يعني أنَّ هذه الأسماء العشرة[175] التي كملت بقوله في البيت بعد: (وحَيْثُمَا ثُمَّ أَنَّى أيّ)، ضمِّنَت معنى ((إنْ)) فجزَمت فِعلين مثلها[176]؛ كقوله تعالى: ﴿□ □ □ □ □﴾[الفرقان:68]، وقوله ﷻ: ﴿□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾[فاطر:2]، ﴿□ □ □ □ □/□﴾[الأعراف:132]. [38/ب]

إنْ يفعلْ ذلك أحدٌ يلقَ أثامًا، وإنْ يفتحِ اللهُ للناس شيئًا مِن رحمته، وإنْ يُمسكْ شيئًا منها، وإنْ تأتِنا بشيءٍ من الآيات، وهكذا لا يفارق معنى[إنْ] سائر أسماء الشرط.

---

(174) صدر بيت من الوافر لميسون الكلابية، وتمامه:

.... أَحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُفُوفِ

وهو في الكتاب 45/3، والأصول في النحو 587/2، والمحتسب 326/1، وسر صناعة الإعراب 273/1، وشرح الكافية الشافية 1557، وهمع الهوامع 141/4، وخزانة الأدب 503/8.

(175) قال ابن يعيش: "وأمَّا الأسماء فأحد عشر فيها معنى ((إنْ))" شرح المفصل 42/7، وينظر: المقاصد الشافية 101/6، وسيخصها المؤلف بكلام مستقل في البيت (49).

(176) قال الوراق: "فقد بان لك بأنَّ جميع ما يستعمل في باب الجزاء مُدخل فيه، وغير مختصٍّ به، فلذلك وجب أن تكون ((إنْ)) الأصلَ، وما سواها محمولٌ عليها" علل النحو 346، "وأنَّها إذا خرجت عن معنى ((إن)) إلى الاستفهام، أو معنى ((الذي)) لم تجزم" شرح المفصل لابن يعيش 42/7. وينظر: الكتاب 63/3، والمقتصد في شرح الإيضاح 1108، وشرح الجمل لابن عصفور 105/1.

وقوله: (تَلَا) أي: تَبِع ما قبله في حكمه.

45-وحَيْثُمَا ثُمَّ أَنَّى أَيٌّ، انْقَسَمَتْ أَثْلَاثًا التِّسْعُ مَبْدُوءًا بِهِنَّ وِلَا

تمَّ الكلام في قوله: (ثُمَّ أَنَّى أَيٌّ)، والمعنى: وأَنَّى، ويعني بقوله: (انْقَسَمَتْ) إلى آخره، أي التسع المذكورة قبل ((أيّ)) على ثلاثة أقسامٍ، كل ثلاثة منها قسمٌ واحدٌ على ترتيبها في الذكر؛ فـ((مَن))، و((ما))، و((مهما)) قِسمٌ[177]، و((متى))، و((أيان))، و((إذا)) قِسمٌ[178]، و((أين))، و((حيثما))، و((أَنَّى)) قسمٌ[179].

وقوله: (وِلَا) بكسر الواو؛ أي: متابعةً، يعني على نَسَقِها، وأصله المدُّ.

46-أَسْمَاؤُهَا ثَمَّ أَزْمَانٌ وَأَمْكِنَةٌ، وَحُكْمُ أَيٍّ إِلَى مَخْفُوضِهَا وُكِلَا

قوله: (أَسْمَاؤُهَا ثَمَّ أَزْمَانٌ وَأَمْكِنَةٌ) هذا بيان أقسام تلك الأقسام الثلاثة، أي إنَّ القسم الأوَّل: أسماء غير ظروفٍ، والثاني: أزمانٌ، والثالث: أمكنة.

وقول: (وَحُكْمُ أَيّ) إلى آخره، معناه أنَّ حكم ((أيّ)) وهي العاشر موكولٌ إلى ما تضاف إليه، فتكون على حسبه في اسميةٍ، أو ظرفية زمانٍ أو مكانٍ، أو مصدرية[180]، كما فُسِّرَ في البيتِ بعده.

---

(177) الجمهور على اسمية "مهما" كما في: المقتضب 25/2، والإيضاح 252، وشرح المفصل لابن يعيش 42/7، وذهب السهيلي إلى أنَّها حرفٌ. ينظر: توضيح المقاصد ص1247، ومغني اللبيب 436.

(178) ينظر: الكتاب 56/3، "متى"، 232/4 "إذا"، 235/4 "أيان". وينظر: المقاصد الشافية 115/6.

(179) ينظر: الكتاب 56/3، وتوضيح المقاصد والمسالك 1276، والمقاصد الشافية 115/6، والتصريح بمضمون التوضيح 370/4.

(180) قال ابن السراج: "فأيٌّ إلى أيِّ شيء أضفتها كانت منه" الأصول في النحو 598/2، وينظر: علل النحو للوراق 436، والمقتصد في شرح الإيضاح 1116، والمرتجل لابن الخشاب 271.

47-مِنْ اسْمٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَصْدَرٍ حُمِلَتْ "أَيٌّ" عَلَى مَا بِهَا مِنْ هَذِهِ اتَّصَلَا

مثال الاسم: أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ، ومنه: ﴿لخلهلم﴾ الآية [القصص:28].

ومثال الظرف: أيَّ حينٍ تأتِني آتِك، وأيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ فيه.

ومثال المصدر: أيَّ سَيْرٍ تَسِرْ أسِرْ مثلَه.

[أ/39] وقوله: (حُمِلَتْ) إلى آخره أي: إنَّ ((أيًّا))/على حسب ما يتَّصل بعدَها من هذه الثّلاثة.

48-وَخُصَّ جَزْمُ "إِذَا" بِالشِّعْرِ فِيهِ أَتَى ضَرُورَةً، وَالْبَوَاقِي مِثْلُ "إِنْ" عَمِلَا

يقول: إنَّ الجزم بـ((إذا)) خاصٌّ بالشعر ضرورة، ففيه تكون كـ((إنْ)) في العمل[181]؛ فمنه قوله[182]:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فتَجَمَّلِ

و قول الآخر[183]:

..... وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضرِبِ

---

(181) ينظر: الكتاب 61/3، والأصول في النحو 598/2، وشرح المفصل لابن يعيش 47/7، وشرح التسهيل لابن مالك 211/2، ومغني اللبيب 128، واختار ابن مالك -في شواهد التوضيح والتصحيح 18- أنَّ إعمالها في النّثر نادر، ونسَب المراديُّ الجواز مطلقًا للكوفيين. ينظر: الجنى الداني 368.

(182) بيت من الكامل لعبد قيس بن خفاف، وهو في: المفضليات 215، وشرح التسهيل لابن مالك 211/2، ومغني اللبيب 128، والأشباه والنظائر 325/1، وهمع الهوامع 180/3.

(183) عجز بيت من الطويل للفرزدق، وصدره:

فَقَامَ أَبُو لَيلَى إِلَيْهِ ابنُ ظالِمٍ .....

وهو في الديوان 24، والتبصرة والتذكرة 408، وشرح المفصل لابن يعيش 134/8، وشرح الكافية للرضي 202/3، والدر المصون 133/1، وخزانة الأدب 77/7.

وحكم ((إذا)) في الكلام ألا تعمل شيئًا؛ كما قال تعالى: ﴿□ □ □ □ □ □﴾ الآية [الحج:22].

وقوله: (وَالْبَوَاقِي) إلى آخره، يعني أنَّ البواقي من أسماء الشرط المَذكُورة سوى ((إذا)) مثل ((إنْ)) في العمَلِ، تجزم فعلين في الكلام والشعر مطلقًا.

49-((إِذْمَا)) كَـ"إنْ" وَأَبُو الْعَبَّاسِ ظَرْفًا بِـ"مَا" إِلَى الاِسْتِقْبَالِ قَدْ نُقِلَا

يعني أنَّ ((إِذْمَا)) أداةٌ من أدوات الشرط تجزم فِعلين كالأدوات المذكورة قبلها، لكن فيها اختلاف، قيل: هي حرف كـ"إن"، وهو رأي سيبويه[184]، وقيل: هي "إذْ" الزمانية باقية على أصلها من الظرفية لكنّها انتقلت بـ"ما" المتصلةِ بها إلى الاستقبال بعد أن كانت دونها للمُضيِّ[185]، وهذا رأي أبي العباس المبرد[186].

وقوله: (إِذْمَا كَإِنْ) في الحرفية وسائر الأحكام.

ثم أخبر أنَّ أبا العباس يجعلها اسمًا لا حرفًا، تكون عنده ظرفًا منقولًا إلى الاستقبال بكلمة ((ما)) المتصلة بها.

50-وَ"إِنْ" إِذَا ظَهَرَتْ أَوْ ضُمِّنَتْ جَزَمَتْ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَاءٍ فِي الْجَوَابِ فَلَا

يقول: إنَّ ((إنْ)) وما في معناها مما تقدَّم ذِكْرُه كلُّ ذلك يجزم فِعلين، إلَّا أن تدخل الفاءُ على المضارع الواقع جوابًا فلا يجوز جزمُها حينئذٍ؛ نحو: إنْ تأتِني فأحسنُ إليك، ومَن يأتني فأحسنُ إليه. [39/ب]

---

(184) الكتاب 57/3.

(185) هذا قول ابن السراج في الأصول في النحو 597/2، والفارسي في الإيضاح 252، والرضي في شرح الكافية 200/3.

(186) نُسب له هذا في شرح الجمل للزجاجي 195/2، وشرح الكافية الشافية 1622، ومغني اللبيب 120، وصرّح المبرد في المقتضب 46/2 بحَرْفيّتها فقال: "ومن الحروف التي جاءت لمعنى ((إنَّ)) ((إذما))"، والذي يظهر أنَّ للمبرد رأيين في المسألة. ينظر: ارتشاف الضرب 1862.

وقوله: (فَلَا) على حذف فعلٍ/بعدها فلا تجزم؛ حُذِف للعلم بذلك مما قبل.

51-بَلْ رَفْعُهُ وَاجِبٌ، وَالنَّصْبُ مُمْتَنِعٌ كَمَنْ يَعُدْ فَأُجَازِيهِ بِمَا فَعَلَا

هذا بيانٌ لحكم ذلك المضارع المقرون بالفاء جوابًا للشرط، وهو وُجُوب رفعِه، ويمتنع نصبُه كما امتنع جزمه[187]، ثم مثَّل ذلك بقوله: (مَنْ يَعْدُ فَأُجَازِيهِ بِمَا فَعَلَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿□ □ □ □ جـ﴾[المائدة:95] على أن تكون "مَن" شَرطا[188].

52-فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى هَذَا فَرَفْعُهُمُ الْمَعْطُوفَ، وَالْجَزْمُ قَدْ شَاعَ وَقَدْ قُبِلَا

يقول: إنَّك إذا عطفت فعلًا مضارعًا على هذا المضارع الذي ذكر أنَّه يجب رفعه بعد الفاء فإنَّه يجوز فيه وجهان جَيِّدان: الرفع عطفًا على ما بعد الفاء، والجزم عطفًا على موضع الفاء؛ إذ لو وقع موقعها مضارع لانجزم؛ تقول: مَن يأتني فآتِيه[189] وأكرمْهُ.

وهكذا الوجهان في المعطوف على جواب الشرط المقرون بالفاء مطلقًا، وإنْ خلا الموضعُ من المضارع المرفوع؛ لأنَّ موضع الفاء جزمٌ ولو وقَعَ بعدها لارتفع، فيجوز الوجهان بالاعتبارين[190]، ومنه القراءتان بالرفع والجزم[191] في قوله تعالى: ﴿ّ﴾ في سورة البقرة:[271] بعد قوله: ﴿ي □ □ □ □ ٌ﴾، وفي قوله

(187) قال سيبويه: "ولا يكون أبدًا إذا قلت: إن تَأتِني فأحدِّثُك الفعل الآخر إلا رفعًا" الكتاب 89/3، ورفعه على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، فالجواب جملة اسمية؛ حتى لا يلزم القول بزيادة الفاء. ينظر: شرح الكافية الشافية 1595، وارتشاف الضرب 1876، والتصريح بمضمون التوضيح 382/4.

(188) و"يجوز أن تكون موصولة ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لَمَّا أشبه الشرط" الدر المصون 428/4.

(189) في المخطوط: " فآته" بالجزم وهو خطأ.

(190) ينظر: الكتاب 90/3-91، وشرح المفصل لابن يعيش 55/7.

(191) قرأ نافع وحمزة والكسائيُّ بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة لابن مجاهد191، والتيسير للداني8، والإقناع لابن الباذش 308.

سبحانه[192]: ﴿□ □ □﴾ في الأعراف:[186] بعد قوله ﷻ: ﴿□ □ □ □ □ □□□﴾، ومِن هذا الباب مثالُ سيبويه: "فَلَنْ أُوذِيَك وأستقبلك بالجميل"[193] برفع ((أستقبلك)) وجزمه.

ويمتنع النصب بالتشريك في ((لن))[194]؛ لأنه خِلاف المعنى المقصود/لكنّه يجوُز على إضمار ((أنْ)) عند قَصْد المَعيّة؛ لسبق جزاء الشرط، إنِ تأتِني يجتمعْ هذان، ويستفادُ هذا الوجهُ الثالث في هذا الباب مما مضَى في النظم؛ لقوله فيه[195]: [أ/40]

.....وَجَرَتْ كَالْفَاءِ واوٌ لِجَمْعٍ بَعْدَ تِلْكَ وِلَا

أَعْنِي الْمَعِيَّةَ..... .....

53-وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى ذِي الْفَاءِ فَانْصِبْ أوِ اجْزِمْ وَلَكِنْ نَصْبُهُ فَضُلَا

يقول: إن عَطفتَ مضارعًا على الفعل المقرونِ بالفاء إذا انتصَب بعدها في الأجوبة المذكورةِ فانصب المعطوفَ على لفظ ما قبلها، أو اجزمْه على ما سيأتي فيه من التّوجيه، والنصب هو الذي فضُل الجزمَ[196]، أي: رجَح عليه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[المنافقون:10] قرئ بالوجهين، قراءة أبي عمرو (أكونَ) بالنصب، وقراءة الجماعة (وأكنْ) بالجزم[197].

وقوله: (مُنْتَصِبًا) في البيت حالٌ من (ذِي الْفَاءِ)؛ لأنَّه عبارة عن الفعل صاحب

---

(192) قرأ حمزة والكسائيُّ بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة لابن مجاهد 298-299، والتيسير للداني 115، والإقناع لابن الباذش 325.

(193) الكتاب 91/3، ولفظه: "إنْ تأتِني فلن أُوذيكَ..."، وذكر أنَّ الرَّفع وجه الكلام، وجوازُ الجزم ظاهرُ سياق حديثه، وإن لم يصرّح به هنا.

(194) في المخطوط: " أن" والحديث في "لن".

(195) في البيتين السابقين: 20-21.

(196) ينظر: الكتاب 100/3-101، وشرح المفصل لابن يعيش 56/7.

(197) ينظر: السبعة لابن مجاهد 637، والتيسير للداني 211، والنشر لابن الجزري 388/2.

الفاء، أي: المقرون بها إذا انتصب.

وقوله: (فَانْصبْ أوِ اجْزِمْ) يعني: في المعطوف.

54-فِي غَيْرِ نَفْيٍ وَنَهْيٍ وَالْجَزَاءُ هُنَا وَالشَّرْطُ أَيْضًا هُوَ الْجَزْمُ الَّذِي فُضِلَا

يقول: إنَّ الجزمَ المفضولَ في هذا المعطوف المذكورِ لا يكون بعد المنتصب عن نفيٍ، أو نهيٍ، أو شرطٍ، أو جزاءٍ؛ نحو: ما تأتينا فتحدِّثَنا ونكرمَك، ولا تَعْصِ الله فتدنِّسَ نفسَك وتهينَها، وإن تأتَنا فتحدِّثَنا وتُكرمَنا نكرمْك، وإن تأتِنا نكرمْك فيكرمَك الناس ويُعطوك[198].

وامتناعُ جزمِ المعطوف في هذه الأربعةِ لامتناعِ جزم المعطوفِ عليه مع سقوط الفاء جوابًا لما قبله/. [40/ب]

55- وَسِيبَوَيْه يَرَى ذَا الْجَزْمَ جَاءَ هُنَا عَلَى التَّوَهُّمِ وَهْوَ الْوَجْهُ عِنْدَ مَلَا

ذكر سيبويه عن الخليل[199] أنَّ الجزمَ في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[المنافقون:10] على توهُّم الجزمِ في (أَصَّدَّقَ) بتقدير سقوط الفاء، فهو عنده من باب الحمل على المعنى[200]، ولم يجعلْه من باب العطف على الموضع كما في مثل قوله: إن تأتني فأكرمُك وأحسنْ إليك، كما سيُذكر، ومثل الآية في ذلك قول الشاعر[201]:

---

(198) في المخطوط: "ويعطونك".

(199) الخليل بن أحمد بن الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، واضع علم العروض، أستاذ سيبويه، توفي سنة: (170هـ). ينظر: طبقات النحويين للزبيدي 47، وبغية الوعاة 557/1.

(200) ينظر: الكتاب 100/3، وذكره ابن جني في(باب الحمل على المعنى) ينظر: الخصائص 424/2.

(201) البيت من مجزوء الكامل، لعمرو بن معديكرب الزبيدي، وهو في ديوانه (185)، وشرح المفصل لابن يعيش 56/7، وشرح الكافية للرضي 121/4، وخزانة الأدب 100/9.

دَعْنِـــي فَأَذْهَـــبَ جَانِبًـــا يَوْمًـــا وأَكْفِـــكَ جَانِبًـــا

وقوله: (عِنْدَ مَلَا) أي جماعة أشراف من قوله تعالى: ﴿بر □﴾[الأعراف:60].

56-لأَنَّ تَقْدِيرَ لَفْظِ الشَّرْطِ إِذْ نَصَبُوا لَـا يَسْـتَقِيمُ فَعَنْـهُ اللَّفْـظُ قَـدْ عُـدِلَا

هذه عِلّة رأي الخليل وسيبويه في الآية ونظائرِها عندَ ملأ من النحاة؛ وهي أنَّ الجزمَ عندهم إنَّما يكون بتقدير لفظِ الشرط في صدر الكلام، والنصبُ الذي ظهر بعد الفاء في الجواب يأْبَى ذلك.

كما تقدَّم في نحو قوله تعالى: ﴿مم نج نح نخ نم﴾[الجن:13] حيث امتنع النصبُ فيه؛ وفي [الذي][202] بعد الفاء في جواب الشرط، فلمَّا وُجد هنا ما يُنافي لفظَ الشرط، وهو نصْب الجواب امتنعَ وجودُ أثرِه في المعطوف وهو الجزم على العطف؛ إذ قد صار اللفظُ مع النصب معدولًا عن طريقة الشرط، فلم يبقَ لما سُمع منه وجه إلا مراعاة المعنى؛ لجواز أن يقال في مثله من الكلام: لولا أخَّرتني إلى أجلٍ قريب أصَّدق[203] وأكنْ.

57-ضَاهَى "وَلَا سَابِقٍ شيئًا"، وَسَابِقُهُ مَنْصُوبُ "لَيْسَ" عَلَى الإِخْبَارِ قَدْ مَثُلَا [41/أ]

إشارة إلى البيت الذي أنشده سيبويه من أمثلة باب التوهُّم ومراعاة/ المعاني، وهو قول زهير[204]:

---

(202) في المخطوط: "في..."، بياض بمقدار كلمة، ولعل المكتوب قريبٌ من المقصود.

(203) في المخطوط: "فأصَّدق" بالفاء، وحذفها هو الموافق "للحمل على المعنى"، قال سيبويه عن نصب "جائيا" في بيت زهير التالي: "فكذلك هذا؛ لما كان الفِعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلَّموا بالثاني وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا". الكتاب 101/3.

(204) زهير بن أبي سلمى المزني، من شعراء الطبقة الأولى في العصر الجاهلي وأصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام 40، والشعر والشعراء لابن قتيبة 137/1.
والبيت من الطويل، وهو في الديوان 208، برواية (ولا سابقي شيءٌ) فلا شاهد فيها، والشاهد في الكتاب 165/1، 101/3، والخصائص 242/2، وأسرار العربية 154، وشرح

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

رُوي بخفض (سابقٍ) على توهُّم دخول الباء في (مُدْرِكَ)، وخفَضَه مع أنَّه منصوب في اللفظ على الأصل.

وقوله: (ضَاهَى) معناه شابَهَ؛ من قوله تعالى: ﴿ بج بح بخ بم به﴾[التوبة:30].

و(سَابِقُهُ مَنْصُوبُ لَيْسَ)، أي سابقُ قوله (ولَا سَابِقٍ شَيئًا) هو منصوب "ليس" على أنَّه خبرها.

وقوله: (قَدْ مَثُلَا) أي: تشخَّص وتعيَّن لذلك.

58-هُوَ الصَّحِيحُ فَلَا تَعْدِلْ سِوَاهُ بِهِ مَنْ عَابَ قَوْلًا وَلَمْ يَفْهَمْهُ مَا عَدَلَا

خالف السيرافيُّ سيبويه وفرَّق بين الآية والبيتِ، فجعل الجزم في الآية ونظائرِها من باب العطف على الموضع[205]، ورأى أنَّ الجزم في البيت من باب التوهُّم القبيح جدًّا، وتبعه ابنُ عصفور في الردّ على سيبويه، وعلى مخالفته في ذلك[206]، والمحقِّقون من الأئمة على تصويب قوله، واستحسانِ روايته ورأيه رحمه

المفصل لابن يعيش 56/7، وشرح التسهيل لابن مالك 381/1، 47/4، وخزانة الأدب 102/9، وقيل: لصرمة الأنصاري.

(205) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي 133/10، وهو قول الفارسي في المسائل العضديات 119، والزمخشري في الكشاف 129/6، وابن الشجري في أماليه 428/1.

(206) عبارات المعرِبين مختلفة الألفاظ متقاربة المضمون تكاد توافق سيبويه إلَّا في تحاشي لفظ "توهم"، ولم أجد من خطَّأ سيبويه. ينظر: معاني القرآن للفراء 87/1، وإعراب القرآن للنحاس 165/2-وفي 436/4-439 صرَّح بعبارة العطف على الموضع وحمل عليها كلام سيبويه-، وشرح المفصل لابن يعيش 56/7، والبحر المحيط 431/4، وصُرِّح بلفظ "التوهم" في شرح التسهيل 47/4، قال السمين الحلبي: "لا أُحبُّ هذا مستعملًا في القرآن، فلا يُقال: جزم على التوهّم؛ لقبحه لفظًا" الدر المصون 345/1.

الله[207]، وقد تقدَّم توجيهه، والحُجّة له من كلام المحقّقين من الأئمة.

فيقول في هذا البيت: إنَّ قول سيبويه الذي رواه هو الصَّحيح، فلا تساويه بغيره، والإشارةُ إلى ما قاله السيرافيُّ وتبعه فيه ابنُ عصفور.

وقوله بعد: (فَلَا تَعْدِلْ) من قوله تعالى: ﴿ﯨ ﯩ﴾[الأنعام:1]، ومعناه: المساواة، كما قال في موضع آخر: ﴿ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ﴾[الشعراء:98].

وقوله: (مَنْ عَابَ) إلى آخرِه أَشارَ إلى أنَّ قولَ سيبويه قد عِيبَ عليه عند مَن لم يفْهم وجْهَه، فما عَذَلَ هذا العائبُ حين عابَ ما لم يَفهم.

59-وَالْحَمْدُ لِلهِ بَدْءًا ثُمَّ مُخْتَتَمًا هُوَ الإِلَهُ الَّذِي مَا شَاءَهُ فَعَلَا

/هذا تمام النظم الذي كنت نظمته، وفراغُ القول عليه مما قَيّدتُه طُرَرا وحواشي لمن سأل ذلك، ثم جمعتُها هنا في هذا التقييد مع زياداتٍ زدتها. [41/ب]

قال ذلك ناظمُ القصيدة ومؤلِّفُ ما تقيَّد عليها من الشرح عبيد الله بن قاسم بن أحمدَ بن محمدٍ بن أحمد بن لُبّ التغلبي لطف الله به، وغفر له، وفي أوائل جمادى الآخرة من عام ثمانية وأربعين وسبعمائة.

والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

كمل التَّقييد المباركُ بحمد الله تعالى وحسن عونِه، وصلَّى الله على سيّدنا محمد نَبيِّه وعبده، على يد كاتبِه لنفسِه، ثم لمن شاء اللهُ من بعده، عبيد الله تعالى وأضعف عبيده، وأحوجهم إليه الشرقي بن محمد بن محمد بنِ عبد الرحمن بن عبدِ العزيز الحاجّ البرعمي من أولاد القاضي، غفر الله له ولوالديه، ولمَن له حقّ عليه، وللمؤمنين والمؤمناتِ، والمسلمين والمسلماتِ، الأحياء منهم والأموات.

كُتِبت من نسخةٍ بخطِّ شيخِنا العلامة الصدرِ الأوحدِ سيدي محمد بن عبد

(207) قال السمين: "وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين" الدرالمصون 344/10.

الرحمن الصني[208]، برَّد الله ضريحَه، وأسكنه من الجِنان فسيحَه بِمنِّه وكرَمِه، في ضَحوة يوم الجمعة السابع عشر من صفر الخير عام ستة عشر ومائة وألف.

وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وآلِه.

(208) ذكره القادريّ في وفيات 1115هـ، وقال "الصيني [هكذا بالياء قبل النون] التازي، وصَفَه شيخُنا سيدي محمد بن عبد السلام بناني في مشيخته بسِرِّ الزمان، وآية العرفان، العالم العلّامة... المحدِّث الصّوفي المفسِّر الفقيه الجليل" نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني 146/3.

فهرس المصادر

الإحاطة في أخبار غرناطة: محمد بن عبد الله بن سعيد لسان الدين ابـــن الخطيـــب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1394هـــ.

أخبار النحويين البصريين والكوفيين وأخذ بعضهم عن بعض: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار النصر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1405هـــ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلســـي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعـــة الأولى، 1418هـــ-1998م.

أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، تحقيق: محمد بهجـــت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق.

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني، تحقيق: د.عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شـــركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـــ-1986م.

الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د.عبد العـــال ســـالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، 1406هـــ.

إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د.حمـــزة النشـــرتي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، 1405هـــ.

الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، تحقيـــق: عبـــد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى.

إعراب القرآن: أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـــ.

الأعلام: خير الدين بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، 1989م.

الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي الباذش، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1422هـ.

أمالي ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي، ابن الشجري، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ-1982م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

الإيضاح العضدي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، اعتناء الشيخ صدقي محمد جميل وآخرين، نشر المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

البسيط: عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-لبنان-صيدا، (1989م).

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، 1407هـ، مركز المخطوطات والتراث في جمعية إحياء التراث الإسلامي، بالكويت.

تاج اللغة وصحاح العربية: أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ.

تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: المفضل بن محمد التنوخي، تحقيق: الدكتور عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية 1412هـ-1992م.

التبصرة والتذكرة: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1402هـ.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض.

التصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د.عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام، القاهرة الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.

تقريب الأمل البعيد في نوازل أبي سعيد: أبو سعيد فرج بن قاسم بن لُبّ الغرناطي، تحقيق: حسين مختاري وهشام الرامي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ.

تقييد ابن لبّ على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي: أبو سعيد فرج بن قاسم بن لُبّ الغرناطي، تحقيق: محمد الزين زروق، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العبية بجامعة أم القرى، 1406هـ.

التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1430هـ- 2009م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ، 1428هـ-2008م.

التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ.

الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ.

الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.

الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ابتداءً من 1404هـ.

حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فِيرة بن خلف الرعيني، ضبطه وصححه وراجعه، محمد تميم الزعبي، الطبعة الخامسة، 1431هـ-2010م.

الحماسة لأبي تمام: تحقيق: د.عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1410هـ.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية.

درة الحجال في أسماء الرجال: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي، الشهير بابن القاضي، دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الأولى 1391هـ-1971م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف، السمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ابتداء من 1406هـ.

دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني ،القاهرة-جدة، الطبعة الثالثة 1413هـ-1992م.

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، تحقيق: د.محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

ديوان ذي الإصبع العدواني: جمع وتحقيق: عبد الوهاب العدواني ونايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل 1393هـ - 1973م.

ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب: تحقيق: فخر الدين قباوة، مطبعة الغوثاني، دمشق، الطبعة الثانية، 1428هـ-2008م.

ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت،1407ه- 1987م.

ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد المالقي، تحقيق: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ.

السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ.

سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1985م.

سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ-1405هـ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ.

شرح ألفية ابن معطي: ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: د.علي بن موسى الشوملي، الناشر مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.

شرح التسهيل: محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ .

شرح الجمل: علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية بمكة، طبعة مصورة عن العراقية.

شرح الجمل: أبو عبد الله محمد بن علي، ابن الفخار، تحقيق: د.روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1434هـ.

شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عدنان بن عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ-1977م.

شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى.

شرح الكافية: رضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ-1978م.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

شرح المفصل لابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

شرح الهداية: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: د.حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولى، 1415هـ-1995م.

الشعر والشعراء: أبومحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي: جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ-1985م.

شواذ القراءات: محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية

طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م.

غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين محمد ابن الجزري، تحقيق: براجستراسر، دار الكتب العليمة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ.

الفاخر في شح جمل عبد القاهر: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت 1423هـ - 2002م.

القصيدة اللغزية في المسائل النحوية: لابن لبّ الغرناطي، تحقيق: د.عياد الثبيتي، بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد السادس.

الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، 1402هـ.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: علي بن الحسين الباقولي، تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1415هـ-1995م.

كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج: أحمد بابا التنبكتي، تحقيق: محمد مطيع، وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة الأولى، 1421هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.

مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

المرتجل في شرح الجمل: أبومحمد عبدالله بن أحمد، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق 1392هـ- 1972م.

المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: د.محمد كمال بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1422هـ-2001م.

المسائل البصريات: الحسين بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، 1405هـ.

المسائل العضديات: الحسين بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

المسائل المنثورة: الحسين بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

مصابيح المغاني في حروف المعاني: محمد بن علي الموزعي، تحقيق: د.عايض العمري، دار المنار، مصر، الطبعة الثانية، 1414هـ-1993م.

معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ-1982م.

معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د.فائز فارس، الطبعة الثانية، المطبعة العصرية، الكويت 1981م.

معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: طيار آلتي قولاج، نشر مركز البحوث الإسلامية، إستانبول، الطبعة الأولى، 1416هـ.

المغني في القراءات: محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزاوازي، تحقيق: د.محمود كابر الجكني الشنقيطي، الجمعية السعودية للقرآن، دار البيان، الرياض، الطبعة الأولى، 1439هـ-2018م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت الطبعة الخامسة، 1979م.

المفضليات: المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، وآخرِين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1428هـ -2007م.

المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، الطبعة الأولى 1982م.

المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب العلمية، بيروت.

المقرب: علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى 1392هـ - 1992م.

الملخّص في ضبط قوانين العربية: عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د.علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، 1405هـ.

الموضح في وجو القراءات وعللها: أبو عبد الله نصر بن علي، ابن أبي مريم الشيرازي، تحقيق: عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، الطبعة الأولى 1414هـ-1993م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ-1985م.

النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، تحقيق: د.السالم بن محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1435هـ.

نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني: محمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجي، وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، 1407هـ-1986م.

النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د.زهير بن عبد المحسن سلطان، الكويت، الطبعة الأولى، 1407هـ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في معهد المخطوطات العربية بالكويت.

نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم: د.عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، 2000م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1393-1400هـ.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيــق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

ينبوع العين الثَّرّة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة: تحقيق: د.قطب الريســوني، دار ابن حزم، بيروت ،عام 2005م.